



1949/05/02

طريق دين رسك Dean Rusk من وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٢ مايو (أيار) ١٩٤٩.

يدرك ساترثويت أن الرسالة الموجهة إلى وزير الدفاع الأمريكي والمرفقة بهذه المذكرة (الرسالة غير موجودة) تتعلق بالمفاوضات حول تمديد اتفاقية مطار الظهران، ويوضح أن من أهم العوائق في العلاقات السعودية-الأمريكية رغبة الملك عبدالعزيز آل سعود في توقيع اتفاقية للدفاع المشترك بين البلدين؛ وهو أمر لا يمكن للحكومة الأمريكية أن تنظر فيه في الوقت الحالي.

ويضيف صاحب المذكرة أن الرسالة المرفقة تحتوي على بعض الفقرات من برقية يقترح ساترثويت إرسالها إلى ريفر تشاييلدز J. Rives Childs السفير الأمريكي في جدة بعد موافقة وزارة الدفاع الأمريكية عليها، كما يورد باختصار أهم ما اقترح إبلاغ الملك عبدالعزيز به في الرسالة المذكورة؛ ومنها التأكيد بأنه تم أخذ احتياجات المملكة الدفاعية بعين الاعتبار، وأن الحكومة الأمريكية سترسل مجموعة صغيرة من الضباط إلى مطار الظهران لدراسة هذه الاحتياجات، وكذلك المطالب الأمريكية لاستئجار المطار لمدة طويلة. كما تقترح الرسالة أن تطلب الولايات المتحدة من الكونت فولك برنادوت Count Folke Bernadotte وسيط الأمم المتحدة في المسألة الفلسطينية الإذن بشحن معدات لتدريب قوات الأمن الداخلي

1949/05/02
890 F. 51/5-249 (1)

برقية سرية رقم ٣٦ من فرانسيس ميلوي Francis E. Meloy نائب القنصل الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢ مايو (أيار) ١٩٤٩.

يشير ميلوي إلى برقية وزارة الخارجية الأمريكية رقم ٢٧٠ المؤرخة في ٣١ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٨، ويوضح أنه بالرغم من أن بنك الهند الصينية Banque de Indochine' لن يبدأ نشاطه بصفة رسمية في الخبر إلا أواخر شهر مايو، إلا أنه قد أنجز قدرًا كبيرًا من المعاملات المصرفية في غضون هذه الفترة. ويعطي مثلاً يبين أنه في يوم ٣٠ أبريل (نيسان) قام البنك بشراء ٣٠٠ ألف روبية هندية من تجار محليين، و ٥٠ ألف ريال مقابل إيداعات بالدولار في بنوك في الولايات المتحدة. ويبيّن ميلوي أن هذه المبالغ الكبيرة من الريالات تعتبر مبالغ مهمة نظرًا لما عانته المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية من نقص في الريالات في الآونة الأخيرة.

R. 5

1949/05/02
890 F. 7962/5-249 (2)

مذكرة سرية من جوزيف ساترثويت Joseph C. Satterthwaite مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية إلى وزير الخارجية الأمريكي عن



1949/05/02

ال المشكلات المتعلقة بالتفاوضات بشأن اتفاقية مطار الظهران التي انتهت مفعولها في ١٥ مارس ١٩٤٩ م وتحاول الحكومة الأمريكية تمديدها سنة أخرى . كما يبين ساترثويت أن الاختلاف الأساسي بين الدولتين حالياً يدور حول حق تسيير العمل في المطار ، ويقول إن ريفز تشايبلدز Rives Childs السفير الأمريكي في جدة يرى أن الملك عبدالعزيز يؤخر الوصول إلى اتفاق نهائي بشأن هذا الموضوع حتى يتلقى ردًا على رسالته التي بعث بها إلى الرئيس الأمريكي . ويضيف ساترثويت أن هدف الملك عبدالعزيز الأساسي هو توقيع اتفاقية للدفاع المشترك مع الولايات المتحدة مع أنه أبلغ مرات عديدة باستحالة إبرام مثل هذه الاتفاقية في الوقت الحالي . كما يذكر ساترثويت أنه يرافق مذكرة إلى الرئيس ترومان في هيئة مسودة رد مقترن على رسالة الملك عبدالعزيز ، ويشير إلى أهم ما جاء في مسودة الرسالة المذكورة ، كتفادي ذكر اتفاقية الدفاع المشترك ، والتركيز على اتفاقية الظهران فقط .

R. 11

1949/05/03
890 F. 51/5-349 (4)

رسالة سرية رقم ٦٩ موقعة من فرانسيس ميلوي Francis E. Meloy نائب القنصل الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي ، مؤرخة في ٣ مايو (أيار) ١٩٤٩ م .

ال سعودية في حال استمرار الحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة والولايات المتحدة على شحن الأسلحة إلى الشرق الأوسط .

R. 11

1949/05/02
FW 890 F. 7962/3-3149 (2)
مذكرة سرية من جوزيف ساترثويت Joseph C. Satterthwaite مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية إلى وزير الخارجية الأمريكي عن طريق دين راسك Dean Rusk من وزارة الخارجية الأمريكية ، مؤرخة في ٢ مايو (أيار) ١٩٤٩ م ، ومرفق بها رسالة سرية من الملك عبدالعزيز آل Harry S. Truman سعود إلى هاري ترومان الرئيس الأمريكي ، مؤرخة في ٢ جمادى الآخرة ١٣٦٨ هـ الموافق ٣١ مارس (آذار) ١٩٤٩ م ، ومذكرة من دين آتشيسون Dean G. Acheson وزير الخارجية الأمريكي إلى الرئيس ترومان ، مؤرخة في ١٠ مايو ١٩٤٩ م ومسودة رد من ترومان إلى الملك عبدالعزيز ، مؤرخة في ٣٠ أبريل (نيسان) ١٩٤٩ م .

يشير ساترثويت إلى الرسالة المرفقة من الملك عبدالعزيز إلى الرئيس ترومان ، ويوضح بأنها جديرة بالاهتمام لأنها لم تركز على القضية الفلسطينية بل ركزت بالدرجة الأولى على رغبة الملك عبدالعزيز في إقامة علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة . ويضيف صاحب المذكرة أن الملك عبدالعزيز ناقش في الرسالة



بنوك نيويورك، ذلك أن ريتشارد هوكي Richard S. Hawkey من شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company أبلغ القنصلية الأمريكية في الظهران أن عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي رفض رفضاً قاطعاً أن يقوم بنك الهند الصينية بتحويل أي مبالغ بالدولار إلى الولايات المتحدة.

وتتناول الرسالة أيضاً التسهيلات التي ينحها هذا البنك للتجار في الخبر لاستيراد بضائع من الولايات المتحدة، كما تبين أن العلاقة بين دي بريكور والقنصلية الأمريكية تميز بالصادقة والتعاون المستمر. ويضيف ميلوي أن القنصلية علمت أن دي بريكور اغتنم فرصة تقلب أسعار الروبية في المنطقة لشراء كميات كبيرة منها من الكويت وبيعها بأسعار منافسة جداً لأسعارها في البحرين، ويوضح أن هدف دي بريكور من ذلك هو حث التجار البحرينيين على فتح حسابات لهم في فرع الخبر لبنك الهند الصينية للحصول على اعتمادات بالدولار. كما يفيد ميلوي أن شركة تي دبليو إيه TWA اشتترت ١٠ ألف ريال من هذا البنك، ويقول إنها متزوجة جداً من المبالغ الكبيرة من الروبيات الهندية التي تراكمت عندها لعجزها عن التصرف فيها بدون أن تتکبد خسائر باهظة.

ويوضح ميلوي أن الطيران الأمريكي في الظهران لم يتاثر كثيراً بمشكلة نقص الريالات

يشير ميلوي إلى برقية وزارة الخارجية الأمريكية رقم ٢٧٠ المؤرخة في ٣١ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٨م، ويفيد أن أهم حدث على الساحة المالية في الظهران في الآونة الأخيرة كان إنشاء فرع لبنك الهند الصينية Banque de l'Indochine في الخبر. ويضيف ميلوي أنه بالرغم من أن هذا البنك لن يبدأ نشاطه بصورة رسمية حتى أواخر مايو في العمارة التي يملكتها محمد سرور الصبان مستشار وزير المالية السعودي، إلا أن كلود دي بريكور Claude De Precourt مدير الفرع أنجز قدرأً كبيراً من المعاملات المصرفية في مكاتب مؤقتة، وأن تلك المعاملات تمتلت أساساً في بيع كميات كبيرة من الدولارات ومن العملات الأخرى لتوفير كمية من الريالات للحكومة السعودية. ويدرك ميلوي أن حكومة المملكة طلبت من البنك تأمين مبالغ بالدولار بسعر أربعة ريالات للدولار الواحد، وأن دي بريكور تمكن من جذب من بيع حوالي ٩٨٧ ألف دولار إلى التجار، وحصل في المقابل على ٢,٥ مليون ريال، وأصدر شيكات مصرفية بقيمة ١٧ ألف جنيه استرليني و٤٣ ألف شلن شرق أفريقي. كما تسلم البنك شحنة قيمتها ٥٠ ألف دولار من بنك إيران الملكي Imperial Bank of Iran في البحرين.

ويبين ميلوي أن بنك الهند الصينية لن يُفلح في الحصول على موافقة الحكومة السعودية على تحويل مبالغ بالدولار إلى أحد



1949/05/03

مقابل الريال السعودي ، وكذلك أسعار صرف بعض هذه العملات مقابل الدولار الأمريكي حسب سعر الإغلاق يوم ٢ مايو ١٩٤٩ م حسبما أوردته جمعية التجارة الهولندية Netherlands Trading Society في جدة وفرع Banque de l'Indochine بنك الهند الصينية في جدة ، وتذكر القائمة أن سعر الدولار الأمريكي بالريال السعودي هو ٤ ريالات و ٣ قروش ، والجنيه الذهب الإنجليزي ٥٣ ريالاً و ١١ قرشاً ، والجنيه الاسترليني ١٣ ريالاً و قرشاً واحداً ، والجنيه المصري ١٣ ريالاً و ٨ قروش والمائة روبيه الهندية ٩٧ ريالاً و ١٥ قرشاً . وتبين أن هذه الأسعار تمثل متوسط أسعار البيع والشراء ، ويقول إن سعر الريال غير الرسمي في اليوم السابق بلغ ٢٣ ، ٢ ستاً أمريكاً ، كما يورد ، بغض المقارنة ، أسعار صرف هذه العملات قبل أسبوع من ٢ مايو ، وكذلك أسعار صرفها في اليوم نفسه من السنة السابقة .

R. 6

1949/05/03
890 F. 61/5-2449 (1)

بيان مالي عن شهر أبريل (نيسان) موقع من تايلر R. H. Taylor من مشروع الخرج الزراعي وكينيث إدواردز J. Edwards مدير مشروع الخرج الزراعي ، مؤرخ في ٣ مايو (أيار) ١٩٤٩ م ومضمون طي رسالة رقم ٨٢ من الموظف المسؤول في القنصلية

بسبب ما دفعته الحكومة السعودية تسيدياً لمستحقات متأخرة بالريال ، كما أن مكتب المالية في مطار الظهران طلب من قيادة القوات الجوية الأمريكية في واشنطن السماح له بالاستفادة من خدمات بنك الهند الصينية في تحويل رواتب موظفي المطار الإيطاليين إلى إيطاليا وإريتريا ، ويضيف أن القيادة المذكورة طلبت أيضاً الإذن بالحصول على احتياجاتها من الدولارات من البنك نفسه بدلاً من شحنها إلى الظهران من ألمانيا . ويتساءل ميلوي عن رد فعل الحمدان على هذا الموضوع ، كما يورد أسعار صرف الدولار ، والجنيه الذهب الإنجليزي ، والروبية الهندية مقابل الريال في سوق العملات في الخبر .

R. 5

1949/05/03
890 F. 5151/5-349 (2)

برقية رقم ١٩٤ من ريفز تشاييلدر J. Rives Childs السفير الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي ، مؤرخة في ٣ مايو (أيار) ١٩٤٩ م ، وهناك نسخة مختصرة من هذه البرقية ضمن البرقية رقم ٣٢٢ من تشاييلدر إلى وزير الخارجية الأمريكي ، مؤرخة في اليوم نفسه .

يورد تشاييلدر قائمة بأسعار صرف بعض العملات منها الدولار الأمريكي والجنيه الذهب الإنجليزي بالإضافة إلى الجنيه الاسترليني والجنيه المصري والروبية الهندية



1949/05/04

تشايلدر أن فرع جدة لذلك البنك سلم الشركة مبلغ ١٤٦ مليون ريال، وأنه قادر على شحن مبلغ ٣٦٠ ألف ريال بطريق الجو. ويذكر تشايلدر أن جان فوشيه Jean Vaucher مدير بنك الهند الصينية بالنيابة أعرب عن اعتقاده بأن كلود دي بريكور Claude De Précourt مدير فرع الخبر قادر على تجميع هذا المبلغ وتلبية مطالب أرامكو.

R. 8

1949/05/04

890 F. 5151/5-449 (1)

برقية سرية رقم ١٩٦ من ريفز تشايلدر إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٤ مايو (أيار) ١٩٤٩ م. Rives Childs J. السفير الأمريكي في جدة

يشير تشايلدر إلى برقيات سابقة لسفارته بشأن موضوع مدفوعات شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company من الجنيهات الذهبية الإنجليزية إلى الحكومة السعودية في الأشهر الماضية، ويورد كمية تلك المدفوعات خلال شهر أبريل (نيسان) ١٩٤٩ م إذ بلغ مجموعها حوالي ٣٨٦ ألف جنيه ذهبي، كما يوضح أن الجزء الأول من تلك المدفوعات جاء لتغطية نفقات الرحلة المرتقبة لعبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي إلى مصر، ويبين أن أرامكو لم تقطع عنائدات الحكومة السعودية أية مبالغ من جنيهات الذهب الإنجليزية خلال شهر أبريل.

الأمريكية في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٤ مايو ١٩٤٩ م. يوضح البيان أن المبالغ التي وردت إلى مشروع الخرج الزراعي من مختلف المصادر وعلى رأسها الحكومة السعودية بلغت حوالي ٤٠ ألف ريال، بينما بلغت النفقات بما فيها رواتب العمال والبرامج الغذائية والزراعة الجديدة والبنور والصيانة ومسائل أخرى حوالي ١٥٣ ألف ريال. كما يورد البيان الرصيد المتبقى للمشروع حتى ٣ أبريل ١٩٤٩ م، وكذلك عدد العمال العرب فيه حتى هذا التاريخ. كما يذكر البيان أن عدد الموظفين العرب بلغ ٧٣٩ موظفاً.

R. 7

1949/05/03

890 F. 6363/5-349 (1)

برقية رقم ٣٢٥ من ريفز تشايلدر J. Rives Childs السفير الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٣ مايو (أيار) ١٩٤٩ م.

ينقل تشايلدر عن هنري Henry من شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company أن شركته تلاقي صعوبات كبيرة في تجميع كمية كافية من الريالات لدفع رواتب موظفيها في ٥ مايو، وأن الحكومة السعودية أعطت تعليمات إلى Banque de l'Indochine لتسلیم الشركة ٣ ملايين ريال. ويضيف



1949/05/04

1949/05/04

890 F. 515/5-1649 (3)

نموذج مقترن لنظام مجلس العملة السعودي، مضمون طي نسخة من رسالة من ليونارد وييت Leonard Waight المستشار المالي البريطاني في الشرق الأوسط في القاهرة إلى عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي، مؤرخة في ٤ مايو (أيار) ١٩٤٩م، وكلاهما مضمون طي نسخة من رسالة سرية رقم ١٢٩ من ريفز تشاييلدرز J. Rives Childs السفير الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ١٦ مايو ١٩٤٩م.

يشتمل هذا النموذج على ٢١ مادة تقضي بإنشاء مجلس للنقد له شخصية اعتبارية يمكنه أن يقاضي وأن يُقاضى. وبين النموذج تركيبة المجلس الذي يقترح أن يضم أربعة أعضاء أحدهم خبير في الشؤون المالية والنقدية وآخر يعينه بنك إنجلترا بناء على اقتراح الحكومة المعنية (السعودية). وبين النموذج المقترن على تعين أحد الأعضاء رئيساً للمجلس، وبين كيفية اختيار من ينوب عنه وعن أي من الأعضاء الآخرين في حال غيابهم، كما يوصي بأن تكون فترة المجلس ثلاث سنوات قابلة للتتجديد.

ويترك النموذج أمر تحديد مقر المجلس إلى الحكومة، ويوصي بتعيين «ضابط للنقد» يمثل المجلس وذلك بموافقة الحكومة. ويعرف النموذج النقود المعدنية المستهلكة وشروط سحبها من التداول. كما يعطي الصلاحية

ويذكر تشاييلدرز أن وزارة المالية السعودية أبلغت أرامكو أنها أعطت تعليمات إلى شركة جارنتي Guaranty Trust of New York لتحويل ما يقارب نصف مليون دولار إلى حساب أرامكو في بنك أنجلو كاليفورنيا Anglo California Bank في سان فرانسيسكو لتسديد قسط شهر أبريل من قرض بنك الاستيراد والتصدير Eximbank وللتغطية تكاليف خط السكة الحديدية بين الدمام والرياض عن الشهر نفسه.

R. 6

1949/05/04

890 F. 24 FLC/5-449 (1)

نسخة من برقية رقم ١٩٧ من ريفز تشاييلدرز J. Rives Childs السفير الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٤ مايو (أيار) ١٩٤٩م.

يشير تشاييلدرز إلى برقيه وزارة الخارجية الأمريكية رقم ٥١ المؤرخة في ١٩ أبريل (نيسان) ١٩٤٩م، ويوضح أنه بالرغم من الاحتجاجات والزيارات العديدة التي قام بها إلى وزارة المالية السعودية إلا أن الاستثمارات المطلوبة لم تأت، ويعتقد أنها ضاعت في ملفات وزارة المالية.

ويوصي تشاييلدرز لجنة التصفية الخارجية Foreign Liquidation Commission بإعداد مجموعة جديدة من الاستثمارات وإرسالها إلى السفارة الأمريكية في جدة للتوقيع.

R. 4



1949/05/04

الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٦ مايو ١٩٤٩م، ومرفق طي رسالة ويت نموذج لنظام مجلس العملة السعودي.

يشير ويت إلى محادثاته الأخيرة مع الحمدان الذي طلب خلالها نصيحة الحكومة البريطانية بخصوص قرار الملك عبدالعزيز آل سعودربط قيمة الريال بقيمة الجنيه الاسترليني؛ ويبلغ ويت الوزير السعودي أن الحكومة البريطانية درست مشكلات العملة السعودية، ويقول إنها لا تشجع الحكومة السعودية على ربط عملتها بالجنيه الاسترليني. ويورد ويت خطة مفصلة تشمل على مجموعة من الإرشادات التي تقتربها الحكومة البريطانية على الحكومة السعودية في حالة إصرارها على ربط الريال بالجنيه الاسترليني، ومنها الحث على إجراء إصلاحات على العملة السعودية بشكل تدريجي مع إدخال العملة الورقية شيئاً فشيئاً والإبقاء على الريال الفضي في الوقت الحالي.

ويورد ويت مزايا العملة الورقية السعودية الجديدة المزمع إدخالها على النظام النقدي حسب تصور حكومته، مشيراً إلى نموذج نظام مجلس العملة المرفق الذي يراه مناسباً للاحتياجات السعودية. ويتحدث ويت عن الصعوبات الكبيرة التي ستواجهه تطبيق هذه الخطة البريطانية، ثم يخلص إلى القول إن الاقتراحات المذكورة آنفًا لا تحل كل مشكلات

للمجلس بإصدار عملة ورقية أو معدنية حسب الطلب بشرط أن يكون لها غطاء بالجنيه الاسترليني في لندن، كما يحدد قيمتها مقابل الجنيه بعد إضافة كامل التكاليف الأخرى.

ويذكر النموذج أن من حق المجلس تسلم الأوراق المالية والنقود المعدنية المقدمة إلى ممثله في مختلف الأماكن وإصدار مقابلها حوالات برقية أو بريدية تدفع في لندن بالجنيه الاسترليني وفق سعر معين مع الأخذ في الاعتبار النفقات والعمولات الأخرى. ويفسح النموذج المجال لتحديد السنة المالية التي سيعتمدها المجلس، وينص على تقديم تقرير مالي نصف سنوي إلى وزارة المالية ينشر في الجريدة الرسمية، وعلى تدقيق السجلات سنوياً. كما يطلب من وزير المالية أن يصدر تعليماته بإجراء تدقيق للمخزون من العملات غير المستعملة للتأكد من أن المجلس يحتفظ بكل عدد الأوراق المالية والنقود في سجلاته.

R. 6

1949/05/04
890 F. 515/5-1649 (3)

نسخة من رسالة من ليونارد ويت Leonard Waight المستشار المالي البريطاني في الشرق الأوسط ومقره القاهرة إلى عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي، مؤرخة في ٤ مايو (أيار) ١٩٤٩م، مضمنة طي نسخة من رسالة سرية رقم ١٢٩ من ريفز تشاييلدرز Rives Childs J. السفير



1949/05/04

ويضيف تشايلدرز أن وزير الخارجية السعودية بالنيابة أكد له أن موقف حكومته ثابت، ولن تتراجع عنه، كما يعبر عن ثقته بالدور الذي يمكن أن يؤديه أوكيف لإيجاد حل لمشكلة الرقابة الإدارية للمطار، وعن تفهمه للمخاوف الأمريكية من أن يتلقى أوكيف من الحكومة السعودية، بصفته نائباً عنها، أوامر لا تخدم المصالح القومية الأمريكية.

ويطمئن تشايلدرز وزارة الخارجية الأمريكية قائلًا إنه في حال صدور مثل هذه الأوامر من الملك عبدالعزيز آل سعود أو من الأمير منصور بن عبدالعزيز آل سعود وزير الدفاع السعودي، وهذا الأمر مستبعد جداً، فإنه سيكون من السهل إزالة أي تضارب بين المصالح الأمريكية وال سعودية بالطرق الدبلوماسية، كما يبحث على منح أوكيف صلاحيات كي يقوم بالدور المشار إليه آنفًا، وفي حال تعذر ذلك، وفي حال رفض حكومة المملكة قبول المادة الخامسة الأمريكية، يسأل تشايلدرز إن كانت وزارة الخارجية الأمريكية مستعدة لقبول المادة الخامسة السعودية.

R. 11

1949/05/05

890 F. 404/5-1149 (1)

ترجمة لمذكرة رقم ٢٤/١٨/١٦٠ من وزارة الخارجية السعودية إلى السفارة الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٥ مايو (أيار) ١٩٤٩، ومضمنة طي رسالة رقم ١٢٥ من السفارة

النقد في المملكة، ولكنها خطوة أولى في الاتجاه الصحيح، كما يورد بعض فوائد هذه الاقتراحات إنأخذتها الحكومة السعودية بعين الاعتبار؛ ومنها إرساء الأسس الثابتة لوسائل دفع جديدة في المملكة، وتأمين طريقة منتظمة للحصول على الجنيهات الاسترلينية اللازمة لتسديد قيمة بعض المستوردات.

R. 6

1949/05/04
890 F. 7962/5-449 (2)
برقية سرية رقم ١٤٩ من فرانسيس ميلوي Francis E. Meloy نائب القنصل الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٤ مايو (أيار) ١٩٤٩.
يورد ميلوي نص برقية من ريفز تشايلدرز Rives Childs السفير الأمريكي في جدة يركز فيها هذا الأخير على أهمية حصوله على رد من وزارة الخارجية الأمريكية على مراسلة السفارة الأمريكية في جدة رقم ٣١٤ قبل مغادرته الظهران وذهابه إلى الرياض، كما يعرب فيها عن قناعته بأن الحكومة السعودية لن تتراجع عن موقفها الذي يشترط احتفاظها بحق الرقابة الإدارية على مطار الظهران كأساس لأي مفاوضات مع الحكومة الأمريكية بشأنه، وكذلك يقترح تشايلدرز أن يقوم ريتشارد أوكيف Richard J. O'Keefe بـ مدير المطار الظهران بإدارة المطار نيابة عن الحكومتين الأمريكية وال سعودية.



1949/05/05

وبالجنيه المصري إذا كانت المشتريات من مناطق العملات الأخرى.

R. 6

1949/05/05
890 F. 61/5-549 (2)

برقية رقم ١٩٩ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs السفير الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٥ مايو (أيار) ١٩٤٩ م.

يفيد تشايلدز أن محمد حسن فقي الناقد الصحفى السعودى ركز فى مقالة افتتاحية فى صحيفة «البلاد السعودية» فى عددها رقم ٨١٥ الصادر فى مكة المكرمة فى ١ مايو ١٩٤٩ م على حاجة المملكة العربية السعودية المتزايدة إلى إدارة زراعية فاعلة. ويورد تشايلدز ترجمة غير رسمية للمقالة المذكورة آنفًا والتى يوضح فيها فقي أن الحاجة إلى هذه الإدارة تتبع من ضرورة توفير مصدر رزق للجماهير السعودية المتنامية، كما يركز فيها على الحاجة إلى استصلاح الأراضي غير المزروعة، والاحتفاظ بمخزون كافٍ و دائم من المياه عن طريق بناء عدد من السدود، واستخراج الكميات الهائلة من المياه الجوفية. ويعبر فقي فى مقالته عن أمله فى أن تعمل مديرية الزراعة هذه كل ما فى وسعها لستغلال أحسن استغلال مياه الأمطار والينابيع، وأن تطور الزراعة لتحقيق الاكتفاء الذاتي للمملكة فى هذا المجال.

R. 7

الأمريكية في جدة إلى وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ١١ مايو ١٩٤٩ م.

طلب المذكرة من السفارة الأمريكية في جدة مساعدتها في إبلاغ مختلف شركات النقل البحرية والجوية والبرية أن الحكومة السعودية تشترط على هذه الشركات تسليمها، عند الطلب، قيمة تذاكر عودة الحجاج المتوفين في المملكة العربية السعودية (لتسليمها إلى ورثتهم الشرعيين).

R. 4

1949/05/05
890 F. 5151/5-549 (1)

برقية سرية رقم ٤٤١ من جفرسون باترسون Jefferson Patterson المستشار القانوني والقائم بالأعمال بالنيابة في السفارة الأمريكية في القاهرة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٥ مايو (أيار) ١٩٤٩ م. يورد باترسون نص برقية من جد بولك Judd Polk مثل وزارة المالية الأمريكية في السفارة الأمريكية في القاهرة إلى وزارتي الخارجية والمالية الأمريكيةين يقول فيها إن وزير المالية المصري أبلغه سرًا أن الحكومة المصرية وافقت خلال المحادثات التي جرت بينها وبين المسؤولين السعوديين حول المسائل ذات الاهتمام المشترك على القيام بعمليات شراء سلع لحساب المملكة العربية السعودية، على أن تدفع المملكة بالعملة الصعبة ثمن السلع المشتراء من مناطق العملة الصعبة،



1949/05/05

مايكسيل Raymond Mikesell الخبر المالي في وزارة الخارجية الأمريكية بناءً على طلب من وزير المالية السعودي.

R. 6

1949/05/05
890 F. 5151/5-549 (1)

برقية سرية رقم ٣٣٠ من ريفز تشايبلدز J. Rives Childs السفير الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٥ مايو (أيار) ١٩٤٩ م.

يفيد تشايبلدز أن الباخرة الأمريكية «ستيل أرتisan» Steel Artisan أفرغت ٥ ملايين ريال حديثة السلك في ميناء جدة، وأن ٥ ملايين ريال إضافية أرسلت إلى شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company عبر ميناء رأس تنورة.

R. 6

1949/05/05
890 F. 61/5-1249 (1)

ترجمة لمذكرة رقم ٣٦/٨/١٥١ من وزارة الخارجية السعودية إلى السفارة الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٥ مايو (أيار) ١٩٤٩ م ومضمنة طي رسالة رقم ١٢٧ من دونالد بيرجس Donald C. Bergus السكرتير الثاني في السفارة الأمريكية في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٢ مايو ١٩٤٩ م.

طلب وزارة الخارجية السعودية من السفارة الأمريكية في جدة إبلاغ السلطات

1949/05/05
890 F. 5151/5-549 (1)

برقية سرية رقم ٣٢٩ من ريفز تشايبلدز J. Rives Childs السفير الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٥ مايو (أيار) ١٩٤٩ م.

يفيد تشايبلدز أن سليمان الحمد (السليمان الحمدان) وزير المالية السعودي بالنيابة أكد البرنامج المذكور في برقية السفارة الأمريكية في جدة رقم ٣١ المؤرخة في ٣٠ أبريل (نيسان)، ويوضح أن سعر الجنيه الذهب الإنجليزي الذي ورد في البرقية المشار إليها أعلاه اتفق عليه بصورة غير رسمية مع بنك الهند الصينية Banque de l'Indochine ، وأنه في حال انخفاض قيمة الريال فإن هذا البنك سوف يتدخل لشراء ريالات مقابل الذهب بالنيابة عن الحكومة السعودية.

ويضيف تشايبلدز أن هذه الولايات سترسل إلى شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company ويقول إن سليمان الحمد نفى أن يكون له علم بأي تغيير في السياسة المالية لبلاده. ويعلق تشايبلدز على ذلك قائلاً إن هذا متوقع لأن الحمد لم يتلق معلومات عن محادثات عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي في القاهرة مع البريطانيين. وينقل تشايبلدز عن الحمد أنه أرسل إلى القاهرة ترجمة لتقرير جورج إيدي George A. Eddy خبير الشؤون المالية في وزارة المالية الأمريكية وريوند



1949/05/05

الذي اقترحه هدسون بخصوص قاع البحر وما تحت التربة بقى دون تعديل، كما يبين سبيرلوك أن اقتراح هدسون أصبح يعرف «بالبيان الملكي»، ويشمل كل التعديلات الشكلية. ويقول سبيرلوك إن محادثاته هو ويونج مع أحمد توفيق كانت عامة، وشملت كل جوانب المسألة. ويضيف أن توفيق اقترح أن يبدأ فريق أرامكو التنقيب عن النفط في مياه الخليج بعد الدعاية التي أثارتها الشركة عن حقها في التنقيب في تلك المياه، وأن فريق أرامكو يدعم بذلك مطالب الحكومة السعودية في المنطقة، ويستبق أي تسوية بشأن الحدود. ثم يقول سبيرلوك إنه أوضح لتونج أن ما يطرحه ليس عملياً ولا محاجزاً. ويختتم بالقول إن المحادثات لم تتطرق إطلاقاً إلى أن تمتد أعمال أرامكو إلى جزيرةفارسية، وإنه لم يتم خلالها تحديد أية حدود معينة.

R. 8

1949/05/05
890 F. 796/5-2849 (1)

برقية سرية رقم ٦١ موقعة من دين آتشيسون Dean G. Acheson وزير الخارجية الأمريكي إلى السفارة الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٥ مايو (أيار) ١٩٤٩ م.

يوضح آتشيسون أن وزارة الخارجية الأمريكية درست باهتمام كبير رسالة السفارة الأمريكية في جدة رقم ٧٧ المؤرخة في ٢٨ مارس (آذار)، وأنها مسروقة بما طرأ من تحسن

الأمريكية المختصة عدم التصريح بشحن أي نوع من المنتجات الزراعية إلى المملكة العربية السعودية قبل التأكد من خلوها من الآفات، وتعقيمها قبل التصدير. كما عبر وزارة الخارجية السعودية عن رغبتها في الحصول على قائمة بجميع الآفات الزراعية المتشربة في الولايات المتحدة.

R. 7

1949/05/05
890 F. 6363/5-1749 (1)
Woodson سبيرلوك Spurlock المستشار القانوني لشركة الزيت Arabian American Oil Company J. Rives Childs السفير الأمريكي في جدة، مؤرخة في ٥ مايو (أيار) ١٩٤٩ م، ومضمونة طي نسخة من رسالة سرية رقم ١٣١ من تشاييلدرز إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٧ مايو ١٩٤٩ م.

يؤكد سبيرلوك ما أبلغ به تشاييلدرز في مكتب فلوييد أوليجر Floyd Ohlinger نائب رئيس شركة أرامكو، ويوضح أن محادثاته، ومحادثات ريتشارد يونج Richard Young، وهو محامي دولي استعانت به أرامكو، مع أحمد توفيق المستشار القانوني للحكومة السعودية لم تخرج عن إطار رأي مانلي هدسون Manley Hudson المستشار القانوني لأرامكو وتصنياته. ويبيّن سبيرلوك أن الإعلان



1949/05/05

1949/05/05

890 F. 796/5-549 (1)

رسالة سرية رقم ٢٣ من وزير الخارجية الأمريكية إلى الموظف المسؤول فيبعثة الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٥ مايو (أيار) ١٩٤٩.

يشير وزير الخارجية الأمريكية إلى مراسلة سابقة بين الوزارة والسفارة الأمريكية في جدة بشأن المفاوضات الجارية بين شركة تي دبليو إيه والخطوط الجوية العربية السعودية، ويفيد أنه يرفق رسالة شخصية من وارن لي بيرسون Warren Lee Pierson شركة تي دبليو إيه TWA إلى ريفز تشايبلدز J. Rives Childs السفير الأمريكي في جدة.

R. 10

1949/05/05

890F.61/6-149 (6)

تقرير مشروع الخرج الزراعي عن شهر أبريل (نيسان) ١٩٤٩ م أعده إدواردز K. J. Edwards إلى عبدالله السليمان وزير المالية السعودي، ومنه إلى (محمد) صالح قزار مدير الزراعة، مؤرخ في ٥ مايو (أيار) ١٩٤٩ م، ومضمنة نسخة منه طي رسالة رقم ١٤٨ من جيمس ريفز تشايبلدز James Rives Childs السفير الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١ يونيو (حزيران) ١٩٤٩ م ومضمنة نسخة أخرى منه طي مذكرة رقم ٨٨ من المسؤول في القنصلية الأمريكية في الظهران إلى وزير

في العلاقات بين شركة تي دبليو إيه TWA وشركة الخطوط الجوية العربية السعودية، كما يضيف أن أحد المسؤولين في وزارته قد راجع الوضع الحالي لهذه العلاقات مع توماس تايلر Thomas K. Taylor مساعد رئيس مجلس إدارة شركة تي دبليو إيه، موضحاً أن تلك المحادثات تركزت على موافقة وزارة الخارجية الأمريكية على التوصيات الواردة في الثلاث فقرات الأخيرة من مذكرة رالف كارن Ralph B. Curren ملحق شؤون الطيران المدني في السفارة الأمريكية في القاهرة إلى ريفز تشايبلدز J. Rives Childs السفير الأمريكي في جدة والمضمنة طي الرسالة المذكورة آنفًا. ويقول آتشيسون إن مثل وزارة الخارجية المذكور أكد لتايلر أن من مصلحة شركته ومصلحة وزارة الخارجية الأمريكية أن يستمر النجاح الذي تم تحقيقه حتى الآن.

ويوضح آتشيسون كذلك أن من المتوقع أن تحافظ شركة تي دبليو إيه على علاقات جيدة مع الخطوط الجوية العربية السعودية ومع المسؤولين في حكومة المملكة العربية السعودية، وأن تحل المشكلات العالقة بينها وبين الشركة السعودية، نظراً للاهتمام الشخصي بالملكة الذي يديه وارن بيرسون Warren L. Pierson رئيس مجلس إدارة شركة تي دبليو إيه. ويفيد آتشيسون أن وزارة الخارجية الأمريكية بعثت برسالة شخصية في الحقيقة الدبلوماسية من بيرسون إلى تشايبلدز.

R. 10



من الأسمدة، مبيناً أن النتائج سوف تسجل وتظهر في تقرير شهر مايو.

ويقول التقرير إنه نظراً إلى رغبة بعض العرب (ال سعوديين) العاملين في المشروع في تعلم اللغة الإنجليزية فقد افتتحت مدرسة ليلية لهذا الغرض ، ويدرك أنه سيفتح في المقابل فصل لتعليم اللغة العربية للأمريكيين مما قريب ، هذا بالإضافة إلى افتتاح مدرسة لتدريب سائقي الجرارات العرب (ال سعوديين) ومساعديهم بعد الحصاد . ويتحدث التقرير عن اجتماع عقد مع كبار المزارعين السعوديين لتبادل الآراء حول المشروع عبر فيه هؤلاء عن أفكار مفيدة وعملية .

ويبين التقرير أن الإنتاج بدأ بالارتفاع في أبريل بسبب ازدياد محصول القمح والبرسيم ، ويتوقع أن تنضج محاصيل الخضروات في الشهر التالي . ويقول التقرير إن استخدام الحصادات والذراسات الآلية أثار اهتماماً كبيراً ، وقدّم الناس من أماكن مختلفة لمشاهدة عملها ، كما توجه بعض العمال المهرة إلى الرياض طلباً لأجر أعلى .

وينتقل التقرير إلى الحديث عن المشروع الزراعي في الهدف فيروي عن جو سميث Joe Smith المسؤول عن المركز أن المحاصيل التجريبية تسير على ما يرام ، بما في ذلك فسائل النخيل وشتلات البرتقال والعنب المستوردة من بغداد . كما قمت تهيئة أراضي زراعة الأرز ، وتجربة الأسمدة على كل المحاصيل المزروعة .

الخارجية الأمريكي ، مؤرخة في ٦ يونيو ١٩٤٩ م.

يذكر التقرير كميات البرسيم والخنطة المجموع (الجريش) والبصل والجزر المرسلة إلى الملك عبدالعزيز آل سعود وإلى ولی العهد السعودي ، وكذلك المرسلة إلى المخازن الحكومية في الخرج ، والمستخدمة علماً لمواشي الملك ، ويبين أن قيمتها بلغت حوالي ١٠٢ ألف ريال .

ويقول التقرير إنه طرأ تحسن كبير في مياه الري في منطقة خفس دغرة الواقعة على بعد ٣٥ ميلاً من الخرج إثر تركيب مضخة ماء في العين ، مما سيساعد في إنتاج محصول جيد من الذرة . ويدرك التقرير أن المياه الإضافية أنشئت آمال أهالي خفس دغرة ومشروع الخرج بأكمله ، كما يوضح أن منطقة خفس دغرة تتمتع بإمكانية كبيرة لإنتاج الغلال بصفتها مزرعة للحبوب والبرسيم ، مبيناً مزايا المنطقة المختلفة .

ويقول التقرير إن موسم الحصاد قد بدأ ، ومن المتوقع أن يتتهي خلال ثلاثة أسابيع ، ويدرك أن غالبية المحصول هي من القمح مع بعض الشعير وال Shawfani . كما يوضح التقرير أنه قمت توسيعة المساحة المخصصة لل Shawfani بعد أن اتضحت أنه علف جيد للخيول . ويشير التقرير إلى ضرورة حصد الحبوب من الحقول بسرعة لتهيئتها للمحصول جديد ، كما يعرض الانطباعات الأولية عن استخدام أنواع مختلفة



ريالاً لحراثة الأرض بدويأً. ويسوق التقرير أمثلة أخرى، مشيراً إلى ارتفاع أجور اليد العاملة ارتفاعاً كبيراً، وإلى الحاجة إلى الإرشاد حول استخدام الآلات ومتطلباتها، وإلى الملكية التعاونية للآلات.

ويذكر التقرير أن الأمير سعود بن جلوى والشيخ عبدالرحمن القصبي زارا مؤخراً مشروع الهفوف، وأظهرا اهتماماً كبيراً به، كما أبديا العديد من الملاحظات العملية. ويقول التقرير إن الأمير سأله عن الآلات المختلفة، وعن أسعارها، وأبدى رغبته في شراء جرار ومحراث وحصاد آلة على الفور.

R. 7

#890F. 61/6-649

1949/05/07
890 F. 50/5-749 (1)

برقية سرية رقم ٢٠٠ من ريفز تشایلدز J. Rives Childs السفير الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٧ مايو (أيار) ١٩٤٩ م.

يشير تشایلدز إلى ما ورد في برقية سفارته رقم ٩٣ المؤرخة في ٧ مارس (آذار) ١٩٤٩ و يقول إن مديرية الزراعة في المملكة العربية السعودية استوردت جراراً مع كل ملحقاته لاستعماله في العديد من العروض التوضيحية، وإن عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي، فيما يليه، قد استعمل هذا الجرار في مزرعته الخاصة في حداء. ويضيف تشایلدز

ويذكر التقرير أن إنتاج الطماطم والجزر قد بدأ، وأن أشجار الأثيل المزروعة للزيينة حول مقر المركز تبدو في حال جيدة.

ويشير التقرير إلى الطلب الكبير على الحصادات والدراسات الآلية، ويورد أسماء من عرضوا دراسة القمح في مزارعهم، وهم الشيخ عبد العزيز النافع، وإبراهيم العجاجي، وأحمد الريبع، وحسن القصبي، وإياد (لعنه عيد) العمار، ومحمد الجنح Junaih (كذا ولعله الجميح)، وسعد الطاهر، وسالم الدوسرى، وعلي بوحامد (لعنه بوحيمد)، وأحمد الراشد، ومحمد الإبراهيم، وإبراهيم الحمي، ومنصور المنصور، ومسير البisher Massir al Baisher الحسين، عبده البطيفي المعين al Abdubitafi Main (والقصد عبد اللطيف المعين) وإبراهيم المها، وعبدة (لعنه عبيد) إبراهيم الدوسرى، ومحمد المبارisy Mubarisi (المبرزى)، وعبدة (لعنه عبدالرحمن) إبراهيم العرفج، وعبدالله الجليل (الجبل)، وعبدالله العامر، وعبدالله بوخوية Bo Khawih (لعنه بوخوة).

وينقل التقرير عن فان جورج Van T. George، المسؤول عن عروض عمل الآلات، أن الحراثة بالجرارات أدت إلى توفير كبير، ويذكر مثلاً على ذلك حسن بن سيد الذي حرث أرضه بالجرار، وجاره الذي لجأ إلى الحراثة اليدوية فدفع الأول مبلغ ٣٧ ريالاً أجراً الجرار من المشروع بينما دفع الثاني ٤٤٠



1949/05/08

تروت Allan C. Trott السفير البريطاني في جدة حول نشاطات الشركة التقنية في جنوب شرق المملكة العربية السعودية، ويقول إن فريق أرامكو المختص انتقل في إطار برنامجه العادي للمسح الجيولوجي، إلى مناطق سعودية تقع إلى الجنوب والشرق من شبه الجزيرة القطرية. ويوضح أوليجر أن ستوبارت قام بزيارة لمخيم أرامكو الجيولوجي شمال غربي الصدق برفقة أحد أشقاء شيخ أبو ظبي ومعهما جاكسون Jackson من شركة الامتيازات النفطية المحدودة Concessions Limited البالوش، وأن ستوبارت سلم رسالة إلى هولم مفادها أن شيخ أبو ظبي قد يعتبر وجود فريق أرامكو في منطقة شمالي الصدق عملاً عدوانياً، ويحثه على الانسحاب منها قبل وقوع أي حادث.

ويبين أوليجر أن الحكومة السعودية أبلغت بذلك، وأنها ستبث هذه المسألة مع السفير البريطاني في جدة. ويضيف أوليجر أنه أرسل في الوقت نفسه خطاباً إلى ستوبارت يطلب منه فيه إعطاء تعليمات إلى هولم لينقل فريقه إلى مناطق أخرى. وأما عن التساؤل الخاص الذي ورد في مذكرة تروت المؤرخة في ٢٨ أبريل (نيسان) ١٩٤٩ م فيقول أوليجر إن الحكومة السعودية كانت على علم بما يجري، وإنها وافقت على عمليات فرق أرامكو الميدانية، ويبين أن أية اعتراضات على وجود فرق أرامكو

أنه تم اختبار قدرات الجرار في مشروع حداء الزراعي، وأن كينيث إدواردز Kenneth Edwards مدير المشروع المذكور قدّم تقريراً بهذا الشأن إلى الحمدان، كما يورد تشايلدر فحوى هذا التقرير الذي تضمن إشارة إلى نوعية التربة في المشروع وعملية الحراة فيه.

R. 4

1949/05/08

890 F. 014/5-1749 (2)

رسالة سرية من فلويد أوليجر Floyd Ohlinger نائب رئيس شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company إلى ريفز تشايلدر J. Rives Childs السفير الأمريكي في جدة، مؤرخة في ٨ مايو (أيار) ١٩٤٩ م، ومضمونة طي نسخة من رسالة رقم ١٣٠ من تشايلدر إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٧ مايو ١٩٤٩ م، ومرفق برسالة أوليجر رسالة رقم P. D. Stobart ٤٩/٢ من ستوبارت الوكيل السياسي البريطاني في عُمان المصالحة إلى هولم Holm رئيس فريق أرامكو للمسح الجيولوجي في جنوب شرق المملكة العربية السعودية، مؤرخة في ٢٢ أبريل (نيسان) ١٩٤٩ م، ورسالة من أوليجر إلى ستوبارت، مؤرخة في ٢٥ أبريل ١٩٤٩ م.

يدرك أوليجر رسالة تشايلدر إلى جاري أوين Garry Owen مسؤول العلاقات العامة في شركة أرامكو بخصوص تساؤلات آلن



الأهمية التي يوليهها الملك عبدالعزيز آل سعود للحصول على المساعدات العسكرية والسياسية الأمريكية، وإلى اعتذار الحكومة الأمريكية عن عدم استعدادها لتوقيع معاهدة دفاع مع الحكومة السعودية، واقتراحها إبرام معاهدة للصداقة والتجارة والنقل البحري واعتبار ذلك خطوة أساسية لدعم علاقاتها مع المملكة، وتكلمة لاتفاقية الموقعة بين الدولتين في ٧ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٣٣ م.

ويضيف ماتيسون أنه وردت في البرقية رقم ٩٣ إشارة إلى الرسالة المرفقة رقم ٤٤٤ المؤرخة في ٢٩ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٧ م من المفوضية الأمريكية في جدة (الرسالة غير موجودة)، ويطلب ريفز تشاييلدرز J. Rives Childs فيها من وزارة الخارجية الأمريكية تزويده بمشروع اتفاقية مبسطة تعدل اتفاقية سنة ١٩٣٣ م. كما يورد ماتيسون مقتطفاً من الرسالة رقم ٨٣ المؤرخة في ٢ أبريل (نيسان) التي يصف فيها تشاييلدرز محادثاته مع الملك عبدالعزيز بشأن اتفاقية الصداقة والتجارة والملاحة المزعج إبرامها بين الدولتين.

ويشير ماتيسون كذلك إلى برقية السفارة الأمريكية في جدة رقم ٢٧٢ المؤرخة في ١٤ أبريل ١٩٤٩ م التي أبلغ فيها تشاييلدرز وزارة الخارجية الأمريكية أن مدير عام وزارة الخارجية السعودية بالنيابة سلمه مذكرة تنقل إليه موافقة الحكومة السعودية على الاتفاقية المذكورة أعلاه وتشترط إجراء مفاوضات ثنائية بشأنها، ولكن

في آية منطقية يستحسن أن تتم مناقشتها بين الحكومة السعودية ونظيرتها البريطانية.

R. 2

1949/05/09
711.90 F. 2/5-949 (3)

مذكرة سرية من جوردون ماتيسون Gordon H. Mattison رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية Joseph C. Satterthwaite إلى جوزيف ساترثويت Satterthwaite مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا، مؤرخة في ٩ مايو (أيار) ١٩٤٩ م.

يوضح ماتيسون أنه تم الترتيب لعقد اجتماع في مكتب ساترثويت لمناقشة معاهدة الصداقة والتجارة والملاحة المقترن إبرامها مع المملكة العربية السعودية، ويقول إن الاجتماع سيحضره وثروب براون Winthrop Brown مدير مكتب التجارة الدولية والشؤون السياسية في وزارة الخارجية الأمريكية، وميريل جاي Merrill C. Barrow من قسم السياسة التجارية، وبارو Gay Charles رئيس قسم المعاهدات، أو شارلز بيفتر Bevans مساعد رئيس قسم المعاهدات في وزارة الخارجية، بالإضافة إلى ماتيسون وريتشارد سانجر Richard H. Sanger رئيس قسم المملكة في وزارة الخارجية الأمريكية.

ويشير ماتيسون إلى برقية وزارة الخارجية الأمريكية رقم ٩٣ المؤرخة في ٢٣ مارس (آذار) ١٩٤٩ م، التي وردت فيها الإشارة إلى



1949/05/09

عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي إلى القاهرة، والوضع المالي الذي تميز كالعادة بالعديد من التطورات مثل ارتفاع قيمة الجنيه الذهب الإنجليزي وما تبعه من نقص حاد في العملات النقدية بما فيها الريال، واهتمام الأوساط المصرفية بانعكاسات الاتفاقية المالية البريطانية- المصرية المقترحة على المملكة وأثر هذه الاتفاقية في صادرات المملكة من الجنحيات الذهب إلى السوق المصرية.

ويضيف تشايلدرز أن من التطورات المالية الأخرى الزيادة الكبيرة في الطلب على الجنيه الاسترليني وقلة المعروض منه، وكذلك تنامي الشائعات التي تفيد أن وزير المالية السعودي يعتزم إجراء تعديل رئيسي في النظام المالي الحالي للمملكة، بالإضافة إلى ورود أخبار عن قرب وصول كميات من الريالات الحديثة السك. ويطرق تشايلدرز بعد ذلك إلى قطاع الزراعة فيبين أن من أهم ما ميز هذا القطاع هو كثافة نشاط مديرية الزراعة بالرغم من غياب مديرها (محمد صالح قراز)، والإعلان عن منح مساحات غير محدودة من الأراضي للبور لكل من يتهدى بزراعتها ودفع عشر إنتاجها إلى الحكومة فضلاً عن الزكاة العادلة المستحقة. ويضيف تشايلدرز أن ثمة قيوداً وضعت على استيراد الخضر والفواكه، كما ألزم مستوردو المعدات الزراعية باستيراد قطع الغيار الضرورية لهذه المعدات، ويوضح أن قلة الأمطار في جنوب الحجاز وعسير لا تبشر

دون شروط أمريكية مسبقة، كما يورد مقتطفاً من هذه البرقية.

ويفيد ماتيسون أنه يرفق مسودة رد مقترن بخصوص هذه المسألة لإرساله إلى السفارة الأمريكية في جدة (الرد المقترن غير موجود) ويوضح أنه ناقش هذا الرد مع جاي ومور Moore وسيتر Setser وكلهم من قسم السياسة التجارية في وزارة الخارجية الأمريكية، وأن هؤلاء لم يوافقوا على الاتفاقية. ويورد ماتيسون أسباب اعراض هؤلاء، وكذلك ملاحظاته بشأن بعض هذه الاعتراضات التي نقلها براون إلى ساترثويت عبر الهاتف. وتمثل هذه الملاحظات في اقتناصه بإمكانية إبرام اتفاقية تجارية مع المملكة شرط أن تكون بسيطة، وتحته قسم المعاهدات في قسم السياسة التجارية على وضع مشروع اتفاقية جديدة بهذا الخصوص.

R. 12

1949/05/09
890 F. 50/5-949 (3)

برقية رقم ٢٠١ من ريفز تشايلدرز J. Rives Childs السفير الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٩ مايو (مايو) ١٩٤٩ م.

يورد تشايلدرز تقريراً عن أهم التطورات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية في شهر أبريل (نisan) ١٩٤٩ م يتطرق فيه إلى جوانب عديدة من هذه التطورات منها زيارة



التزاع الحدودي (في الخليج) بين المملكة العربية السعودية وبريطانيا، واعتراض مثل المقيم السياسي البريطاني (في الخليج) على نشاط فريق شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company الجيولوجي قرب ساحل جنوب شرق المملكة، وطلب معرفة نوع المساعدة التي يمكن أن تقدمها الولايات المتحدة إلى الحكومة السعودية في هذه المسألة.

ويوضح تشاييلدرز أنه أبلغ فؤاد حمزة أن حكومة المملكة قد تفضل حل المشكلة عن طريق التفاوض المباشر بينها وبين الحكومة البريطانية، أو عن طريق التحكيم. كما يضيف أن فؤاد حمزة ذكر أن التزاع الحدودي مع بريطانيا يشمل أراضي واسعة على جانب كبير من الأهمية بسبب النفط الموجود فيها، ويبين أنه إذا استند الضغط على حكومة المملكة فإنها قد لا تعترف بحق البريطانيين في التحدث باسم المشيخات العربية المعنية بالأمر.

R. 8

1949/05/10

890 F. 014/5-2749 (1)

رسالة رقم ٦٦ من جاري أوين Garry Owen من شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company إلى عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي، مؤرخة في ١٠ مايو (أيار) ١٩٤٩، ومضمونة طي رسالة سرية رقم ١٤١ من السفارة

بإنتاج زراعي وفير في هاتين المنطقتين، على عكس الحال في القصيم واليمامه (كذا، ولعل المقصود هو الخرج).

ويطرق التقرير إلى موضوع الحج قائلاً إن المديرية (العامة لشؤون) الحج في المملكة أعلنت عن رسوم الحج للسنة الهجرية ١٣٦٨هـ، وبين أنه من المتوقع أن ينخفض مدخول الحكومة السعودية من الحج لهذا العام بنسبة ٢٥ بالمائة أو أكثر. ويفيد التقرير أيضاً أن السلطات السعودية قامت ببناء سد صغير في خليج (كذا) عكreme بالقرب من الطائف، وأنها تُعد لجباية الرسوم السنوية المفروضة على الأمالاك المؤجرة، واتخاذها بعض التدابير ذات العلاقة بالصلحة العامة. ويتهي التقرير بالإعلان عن إنشاء مصنع للمعليبات في مكة المكرمة وأآخر لتعبئة المشروبات (الغازية) في جدة.

R. 4

1949/05/10

890 F. 6363/5-1049 (1)

نسخة من برقيه سرية رقم ١٥٣ من فرانسيس ميلوي Francis E. Meloy نائب القنصل الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٠ مايو ١٩٤٩ م. (أيار).

يورد ميلوي نص برقيه من ريفز تشاييلدرز Rives Childs J. السفير الأمريكي في جدة يفيد فيها هذا الأخير أن فؤاد حمزة مستشار الملك عبدالعزيز آل سعود أشار إلى موضوع



1949/05/10

1949/05/10

890 F. 5151/5-1049 (2)

برقية سرية رقم ٤٥٣ من جيفرسون
باترسون Jefferson Patterson المستشار
القانوني والقائم بالأعمال في السفارة
الأمريكية في القاهرة إلى وزير الخارجية
الأمريكي، مؤرخة في ١٠ مايو (أيار)
١٩٤٩ م.

يورد باترسون نص برقية من جد بولك Judd Polk مثل وزارة المالية الأمريكية في السفارة الأمريكية في القاهرة إلى وزارة المالية الأمريكية يوضح فيها أنه أكد لعبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي خلال اجتماعه به في القاهرة أن ثبيت قيمة العملة السعودية يعتمد أساساً على مبدأ ربط قيمة الريال بعملة دولية مثل الدولار، وليس على محاولة ثبيت قيمة الجنيه الذهب الإنجليزي بالريال.

ويضيف بولك أن الوزير السعودي أكد له التزام حكومته بهذا المبدأ في معاملاتها. وينقل تشايلدرز عن الحمدان قوله إنه سيسمح بتداول عشرين مليون ريال فقط في السوق المالية من ستين مليون ريال المسكوكة حديثاً، وأنه سوف يحدد سقف سعر الجنيه الذهب الإنجليزي عند مستوى ٥٥ ريالاً، ليحافظ على قيمة الريال محلياً، ليضع حدأً لتهريبه إلى الخارج.

ويضيف تشايلدرز أن ليونارد ويت Leonard Waight المستشار المالي البريطاني في الشرق الأوسط تلقى تعليمات من الحكومة البريطانية في لندن للشروع في

الأمريكية في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٧ مايو ١٩٤٩ م.
يشير أوين إلى اهتمام الحكومة الأمريكية بتحديث خرائط شرق المملكة العربية السعودية، وإلى اقتراحها على أرامكو إقامة برنامج مشترك لإنجاز هذه المهمة، ويشير أيضاً إلى زيارة فرديريك ديفيز Frederick Davies نائب رئيس شركة أرامكو إلى الرياض في فبراير (شباط) ١٩٤٨ م لإبلاغ الملك عبدالعزيز آل سعود هذا الاقتراح.

ويذكر أوين رغبة وزارة الخارجية السعودية في أن تتولى أرامكو أداء هذه المهمة موضحاً أن الشركة مستعدة الآن للقيام بهذه العمل وفقاً لرغبة الحكومتين السعودية والأمريكية. ويشير أوين كذلك إلى أهمية هذا البرنامج، قائلاً إن من المتوقع أن تتولى أرامكو إنجاز هذا العمل في المملكة ومحاسبتها هي، وأن تشارك الحكومة الأمريكية في تكاليف إعداد هذه الخرائط في الولايات المتحدة، بينما تقدم شركة أرامكو التسهيلات الضرورية في المملكة، وتعقد مع شركة أمريكية توافق الحكومة الأمريكية عليها لانتقاء الصور الجوية الضرورية لهذا المشروع، بالإضافة إلى تزويد الحكومة السعودية بنسخ من هذه الخرائط شريطة ألا يخضع الأفراد العاملون في هذا المشروع والمعدات للرسوم عند دخول المملكة أو مغادرتها.

R. 2



1949/05/10

ويضيف تشايلدرز أن سعر الريال انخفض بثلاث نقاط في اليومين الماضيين بعد وصول دفعة من الريالات الحديثة السك إلى المملكة، وأن بنك الهند الصينية أعلن أنه غير قادر على اتخاذ أية إجراءات في هذا الموضوع لأن الحكومة السعودية لم تتخذ الخطوات الضرورية لإعادة تمويل مثل هذه الإجراءات، ولأن سليمان الحمد (السليمان الحمدان) وزير المالية السعودي بالنيابة لا يزال يتلقى تعليمات من عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي الموجود في القاهرة. وبين تشايلدرز أن سعر الريال في تدهور، ويضيف أنه من الممكن ألا يحاول المسؤولون السعوديون الموجودون في القاهرة تشتيت سعر الريال عند مستوى ٥٥ ريالاً للجنيه الذهب الإنجليزي الواحد نظراً لاستمرار تدهور الوضع. ويوضح تشايلدرز أن الحمدان كان يفضل سعر ٦٠ ريالاً للجنيه الذهب الإنجليزي الواحد، وأن محمد سرور الصبان مستشار وزارة المالية نجح في إقناعه بقبول ٥٥ ريالاً للجنيه كأدنى سعر للريال، رجعاً لتأثر هذا الأخير باقتراح كريستيان دولابي Christian Delaby مدير فرع بنك الهند الصينية في جدة الذي ورد في مذكرة المفوضية الأمريكية في جدة رقم ٢٢٥ المؤرخة في ٢ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٨م. ويوضح تشايلدرز أن البنك لا يزال يتلقى تعليمات من وزير المالية السعودي.

R. 6

مفاوضات مع المسؤولين السعوديين نزولاً عند رغبة حكومة المملكة العربية السعودية في الحصول على استشارة بريطانية في مسألةربط قيمة الجنيه الاسترليني بقيمة الريال، ويقول إن وايت يأمل في إتمام هذه المحادثات في القاهرة مع الحمدان، ولكنه يشك في أن توافق الحكومة السعودية على الحد الأدنى من شروط الرقابة المذكورة في المقترنات البريطانية.

R. 6

1949/05/10

890 F. 5151/5-1049 (2)

نسخة من برقية سرية رقم ٣٣٨ من ريفز تشايلدرز Childs Rives J. السفير الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٠ مايو (أيار) ١٩٤٩.

يشير تشايلدرز إلى بعض التطورات التي طرأت على الساحة المالية في المملكة العربية السعودية ومنها تدهور سعر الريال مقابل الجنيه الذهب الإنجليزي إلى ٥٨ ريالاً للجنيه الواحد، ومحاولة المضاربين المحليين وعلى رأسهم مصرف الكعكي التأكد من قدرة الحكومة على الحفاظ على حد أدنى للريال. وبين تشايلدرز أن محاولة سابقة من هذا النوع باءت بالفشل بعد أن أعلن بنك الهند الصينية Banque de l'Indochine استعداده لشراء كميات كافية من فائض الولايات للحفاظ على سعر ٥٥ ريالاً للجنيه الواحد كحد أدنى لجنيه الذهب مقابل الريال.



1949/05/10

1949/05/10

890 F. 6363/5-1049 (1)

برقية سرية رقم ١٥٥ من فرانسيس
ميلوي Francis E. Meloy نائب القنصل
الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية
الأمريكي، مؤرخة في ١٠ مايو (أيار)
١٩٤٩ م.

يورد ميلوي نص برقية من ريفز تشاييلدز
J. Rives Childs السفير الأمريكي في جدة
يفيد فيها أن فؤاد حمزة مستشار الملك
عبدالعزيز آل سعود أعلن تأجيل اتخاذ القرار
بخصوص إصدار إعلان عن النفط في مياه
الخليج حتى عودة وزير المالية السعودي إلى
المملكة العربية السعودية. وينقل عن فؤاد
حمزة قوله إنه شخصياً يفضل أن لا تصدر
بلاده مثل هذا البيان لأنه قد يورطها في
نزاعات في وقت لا تملك فيه أي ضمانات
للحصول على مساعدات أمريكية. ويضيف
تشاييلدز أن فؤاد حمزة تحدث مطولاً عن فشل
الحكومة السعودية في الحصول على التزامات
من الحكومة الأمريكية بتلبية طلبات الملك
عبدالعزيز الخاصة بالمساعدات العسكرية، أو
إبرام معاهدة ثنائية أو ثلاثة، أو ضمان تعاون
سياسي أعمق بين الدولتين. ويفيد تشاييلدز
أنه وضح لفؤاد حمزة أهم العوامل التي حالت
دون تلبية المطالب السعودية، كما نبهه إلى
مخاطر الإفراط في تأخير إصدار البيان المذكور
سابقاً.

1949/05/10

890 F. 5151/5-1049 (2)

برقية رقم ٢٠٢ من ريفز تشاييلدز J.
Rives Childs السفير الأمريكي في جدة إلى
وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٠
مايو (أيار) ١٩٤٩ م، وهناك صيغة مختصرة
من هذه البرقية ضمن البرقية رقم ٣٣٧ من
تشاييلدز إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة
في اليوم نفسه.

يورد تشاييلدز أسعار صرف بعض
العملات منها الدولار الأمريكي والجنيه
الذهب الإنجليزي، بالإضافة إلى الجنيه
الاسترليني والجنيه المصري، مقابل الريال
السعدي، بسعر إغلاق ٩ مايو ١٩٤٩ م وفقاً
لمكتب جدة لجمعية التجارة الهولندية
Netherlands Trading Society، وفرع بنك
الهند الصينية Banque de l'Indochine في
جدة فيورد أن الدولار الأمريكي كان يساوي
٤ ريالات ٧ قروش، والجنيه الذهب
الإنجليزي ٥٦ ريالاً و ٥ قروش والجنيه
الاسترليني ١٣ ريالاً و ١٩ قرشاً، والجنيه
المصري ١٣ ريالاً و ١٩ قرشاً، وأن المائة روبية
الهنديّة تساوي ٩٨ ريالاً و ١٥ قرشاً، كما
يورد بعرض المقارنة أسعار صرف هذه
العملات قبل أسبوع من ٩ مايو وكذلك أسعار
صرفها في الفترة نفسها من العام السابق.
ويفيد أن سعر صرف الريال مقابل الدولار
يعادل ٢٣,٣ ستتاً للريال الواحد.

R. 8

R. 6



1949/05/10

ولي عهده أو الأمير فيصل وزير خارجيته إلى الولايات المتحدة لطرح آرائه على المسؤولين الأميركيين مع أنه لا يفضل هذا خشية النتائج التي قد تنتهي عن فشل مثل هذه الزيارة. ويبيّن تشاييلدرز أنه أكد للملك عبدالعزيز حرص الحكومة الأمريكية على أمن الملكة العربية السعودية وسلامتها، ويقول إنه طلب من ريتشارد أوكييف J. Colonel Richard J. O'Keefe أمير مطار الظهران أن يقدم له توصيات ليحملها معه إلى واشنطن بخصوص اتفاقية طويلة المدى بشأن مطار الظهران تأخذ بعين الاعتبار المطالب الأمنية السعودية. ويقول إنه أوضح للملك ضرورة التأني، ودراسة جوانب المسألة كلها دراسة متأنيّة للوصول إلى نتائج مرضية. وينقل تشاييلدرز عن الملك عبدالعزيز قوله إنه لن يقدم للحكومة البريطانية أي تعهدات قبل استشارة الحكومة الأمريكية. ويبحث تشاييلدرز وزارة الخارجية الأمريكية على إبلاغ الحكومة السعودية أن الحكومة الأمريكية سوف تغتنم فرصة سفره إلى واشنطن لكي تجري مراجعة شاملة للعلاقات الأمريكية-السعودية، كما يشير إلى أهمية الاتفاقية الطويلة المدى المذكورة آنفاً.

R. I

1949/05/10
890 F. 6363/5-1049 (1)

برقية رقم ٢٠٣ من ريفز تشاييلدرز J. Rives Childs السفير الأمريكي في جدة إلى

1949/05/10
890 F. 00/5-1049 (3)
برقية سرية رقم ١٥٩ من فرانسيس ميلوي Francis E. Meloy نائب القنصل الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٠ مايو (أيار) ١٩٤٩ م.

يورد ميلوي نص برقية من ريفز تشاييلدرز J. Rives Childs يفيد فيها أن الملك عبدالعزيز آل سعود استقبله بحضور فؤاد حمزة مستشار الملك الذي قام بدور المترجم. ويُفيد تشاييلدرز أن الملك عبدالعزيز تحدث إليه في هذا اللقاء عن بعض الأمور التي تقلقها ومنها انتشار الشيوعية في بعض البلدان المجاورة مثل مصر. ويقول تشاييلدرز إن الملك أبدى قلقه أيضاً من تقارب اليمن مع مملكتي الأردن وال العراق لما يشكل هذا التقارب من تهديد لأمن بلاده.

ويورد تشاييلدرز نفلاً عن الملك عبدالعزيز تصريح الملك عبدالله (بن الحسين) ملك الأردن على إقامة سوريا الكبرى، ويضيف أن الملك أشار كذلك إلى الفتور الذي تبديه بريطانيا تجاهه بسبب عدم موافقته على منحها قواعد في المملكة، موضحاً أن رفضه هذا جعلها تتجاهل دعوته إلى عقد معايدة ثلاثية سعودية-أمريكية-بريطانية. كما ينقل تشاييلدرز عن الملك عبدالعزيز حديثه عن محاولات المملكة المتكررة الحصول على مساعدات أمريكية والتي لم تتكلل بالنجاح، ويقول إن الملك عبر عن استعداده لإرسال الأمير سعود



1949/05/10

اللائلية موقعة بين شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company وحكومة المملكة العربية السعودية.

R. 9

1949/05/10
890 F. 7962/5-1049 (2)

مذكرة سرية للغاية من دين آتشيسون Dean G. Acheson وزیر الخارجية الأمريكية إلى هاري ترومان Harry S. Truman الرئيس الأمريكي، مؤرخة في ۱۰ مايو (أيار) ۱۹۴۹ م، ومرفق بها نسخة من رسالة سرية للغاية من الملك عبدالعزيز آل سعود إلى ترومان، مؤرخة في الرياض في ۲ جمادى الآخرة ۱۳۶۸هـ الموافق ۳۱ مارس (آذار) ۱۹۴۹ م، ومسودة رد سري للغاية من ترومان إلى الملك عبدالعزيز، مؤرخة في ۳۰ أبريل (نيسان) ۱۹۴۹ م والمذكرة مضمنة بدورها طي مذكرة سرية للغاية من جوزيف ساترثويت Joseph C. Satterthwaite مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية إلى وزير الخارجية الأمريكية عن طريق دين راسك Dean Rusk الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ۲ مايو ۱۹۴۹ م، ومذكرة آتشيسون مضمنة أيضاً طي مذكرة موقعة من وليم هوبركتز William Hopkins الكاتب التنفيذي في البيت الأبيض إلى ستانلي وودورد Stanley Woodward رئيس قسم المراسم في وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ۲۳ مايو ۱۹۴۹ م.

وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ۱۰ مايو (أيار) ۱۹۴۹ م.

يقول تشاييلدرز إنه في محاولة واضحة لكافحة انتشار سرقات البترول من مخازن شركة بكتل Bechtel، ومن المخازن الحكومية وإعادة بيعه في السوق السوداء فقد نشرت وزارة المالية السعودية تحذيراً في صحيفة «أم القرى» في عددها رقم ۱۲۶۰ الصادر في مكة المكرمة في ۶ مايو ۱۹۴۹ م. ويورد تشاييلدرز نص هذا التحذير الذي يحظر الإتجار بالبترول الذي لم تدفع عليه الرسوم إلى ديوان الجمارك في مكة المكرمة وجدة والطائف، ويلزم أصحاب المركبات الخاصة شراء حاجياتهم من البترول من المحطات المرخصة لبيعه، كما يتوعد المخالفين بأشد العقوبات.

R. 8

1949/05/10
890 F. 74/4-749 (1)

رسالة سرية من فرانسيس كولت دي وولف Francis Colt De Wolf رئيس قسم الاتصالات في وزارة الخارجية الأمريكية إلى سلوبي T. J. Slowie أمين لجنة الاتصالات الاتحادية، مؤرخة في ۱۰ مايو (أيار) ۱۹۴۹ م، ومرفق بها نسخة من مراسلة رقم ۹۴، مؤرخة في ۷ أبريل (نيسان) ۱۹۴۹ م (غير موجودة). يفيد دي وولف أنه يرفق الرسالة المذكورة أعلاه التي وردت إليه من السفارة الأمريكية في جدة، والتي تحمل نص اتفاقية للاتصالات



1949/05/10

الأمريكي، مؤرخة في ١٠ مايو (أيار)
١٩٤٩ م.

يورد ميلوي نص برقية من ريفز تشایلدز J. Rives Childs السفير الأمريكي في جدة يفيد فيها أن فؤاد حمزة مستشار الملك عبدالعزيز آل سعود أبلغه أن الملك عبدالعزيز لم يتسلم بعد ردًا على رسالته إلى الرئيس الأمريكي، فنقل له تشایلدز عن ريتشارد أوكيف Colonel Richard J. O'Keefe علم من أحد المسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية أن رسالة الملك عبدالعزيز المذكورة لم تصل بعد من السفارة السعودية في واشنطن إلى وزارة الخارجية الأمريكية. ويضيف تشایلدز أن فؤاد حمزة أعرب له عن قناعته بأن السفارة السعودية أوصلت هذه الرسالة، وقال إن الحكومة السعودية متزاولة تتضرر ردًا أمريكيًا بشأن اقتراح الملك إبرام معاهدة ثلاثة أو ثنائية. ويوضح تشایلدز أن من دواعي سرور الحكومة السعودية أن تعقد اتفاقية ثنائية مع الحكومة الأمريكية إذا رفضت هذه الأخيرة أن تكون طرفاً في معاهدة ثلاثة.

R. 11

1949/05/10
890 F. 7962/5-1049 (1)

برقية سرية رقم ١٥٧ من فرانسيس ميلوي Francis E. Meloy نائب القنصل الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٠ مايو (أيار) ١٩٤٩ م.

يوضح آتشيسون أن رسالة الملك عبدالعزيز المرفقة جديرة بالاهتمام لأنها تركز على أهمية توثيق العلاقات مع الولايات المتحدة، ويضيف قائلاً إن الملك عبدالعزيز تناول في هذه الرسالة المشكلات المتعلقة باستئناف التفاوض حول اتفاقية مطار الظهران. ويدرك آتشيسون أن ريفز تشایلدز J. Rives Childs السفير الأمريكي في جدة يرى أن الوصول إلى اتفاق نهائي في هذا الموضوع سيتحقق بعد أن يرد الرئيس ترومان على رسالة الملك عبدالعزيز. ويضيف آتشيسون في مذكرته أن الملك عبدالعزيز يسعى أساساً إلى عقد اتفاقية للدفاع المشترك بين المملكة والولايات المتحدة بالرغم من إبلاغه مراراً استحالة هذا الأمر في الوقت الحالي. ويوضح آتشيسون أيضاً أن مسودة الرد المرفقة بمذكرته لا تشير بطريقة مباشرة إلى المعاهدة التي يأمل الملك في عقدها، بل تركز أساساً على مطار الظهران، وعلى أمل الحكومة الأمريكية في تمديد الاتفاقية المتعلقة بالمطار لمدة عام آخر تمهيداً لعقد اتفاقية طويلة الأجل فيما بعد.

R. 11

#FW890F. 7962/3-3149

1949/05/10
890 F. 7962/5-1049 (1)

برقية سرية رقم ١٥٦ من فرانسيس ميلوي Francis E. Meloy نائب القنصل الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكية



1949/05/10

٣١ مارس (آذار) ١٩٥٠م، فإن من الممكن توجيه الرسالة ذاتها إلى من يخلفه في منصبه.

R. 11

1949/05/10

890 F. 7962/5-249 (3)

رسالة سرية للغاية من دين آتشيسون G. Acheson وزير الخارجية الأمريكي إلى لويس جونسون Lewis A. Johnson وزير الدفاع الأمريكي، مؤرخة في ١٠ مايو (أيار) ١٩٤٩م. يشير آتشيسون إلى المفاوضات الجارية بين الحكومة الأمريكية وحكومة المملكة العربية السعودية حول تمديد الوجود الأمريكي في مطار الظهران سنة إضافية، وإلى الصعوبات التي تعترض هذه المفاوضات. ويفيد أن وزارة الخارجية الأمريكية تبحث حالياً عن وسائل لتعجيل التوصل إلى حل مرض يهدى الطريق لاتفاق طويل الأجل بشأن المطار. ويعزو آتشيسون هذه الصعوبات إلى رغبة الملك عبدالعزيز آل سعود في تعميق التعاون مع الولايات المتحدة تمهيداً لإبرام معاهدة دفاع مشترك بين الدولتين. ويوضح آتشيسون أن تعدد إبرام مثل هذه المعاهدة يفترض إيجاد صيغة تؤكد للملك عبدالعزيز استعداد الولايات المتحدة لمساعدته في الحفاظ على أمن أراضيه ووحدتها.

ويعبر آتشيسون عن افتئاته بعدم إمكانية التوصل إلى اتفاقية طويلة الأجل حول مطار الظهران دون مقابل، كما يورد بعض المقاطع

يورد ميلوي نص برقية من ريفز تشايبلدز J. Rives Childs السفير الأمريكي في جدة يفيد فيها أن فؤاد حمزة مستشار الملك عبدالعزيز آل سعود ناقش معه موضوع مطار الظهران لا سيما النقاط العالقة التي تعيق الوصول إلى اتفاق بهذا الشأن. ويضيف تشايبلدز أن فؤاد حمزة عبر له عنأمل الحكومة السعودية في الوصول إلى اتفاق يخدم مصالح البلدين، وعنأسفها لعدم موافقة الحكومة الأمريكية علىاقتراح السعودي بتعيين Colonel Richard J. O'Keefe أمير مطار الظهران، مثلاً للحكومة السعودية في المطار، أو علىالمطالب السعودية للتعاون السياسي والعسكري مع الحكومة الأمريكية.

ويوضح تشايبلدز أنه لم ينجح في إقناع فؤاد حمزة بقبول التسوية المقترحة في المادة الخامسة من الاتفاقية، ويقول إن فؤاد حمزة عرض عليه تسوية أخرى تتمثل في الإبقاء على الاقتراح السعودي الأخير بشأن المادة نفسها، وتوجيه رسالة من الأمير منصور بن عبدالعزيز آل سعود وزير الدفاع السعودي إلى أوكيف، على نمط الرسالة التي اقترح إرسالها أصلاً إلى السفارة الأمريكية في جدة مع إجراء بعض التعديلات عليها عند الحاجة، يطلب فيها من أوكيف أن يتسلم المهام المنصوص عليها في الرسالة الأولى. أما في حال انتقال أوكيف من مطار الظهران قبل



1949/05/11

٢٤/١٨/١٦٠ من وزارة الخارجية السعودية إلى السفارة الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٥ مايو ١٩٤٩ م.

يفيد صاحب الرسالة أنه يرفق ترجمة لذكرة تسلمهها من وزارة الخارجية السعودية تتضمن نظاماً يقضي بإعادة قيمة تذاكر عودة الحجاج المتوفين في المملكة العربية السعودية إلى السلطات السعودية المعنية، ويوضح أن هذا النظام ليس جديداً بل هو تكرار للإجراءات المعتادة التي تقضي بإعادة كل ممتلكات الحجاج الذين توفيهم المنية إلى المديرية (العامة لشئون) الحج لتسليمها إلى ورثتهم الشريعين.

R. 4

1949/05/11
890 F. 6363/5-1149 (2)

مذكرة محادثات سرية أعدها وشارك فيها ريتشارد سانجر Richard H. Sanger مساعد رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية مع كل من كوجلر Koegler G. نيوجيرسي Standard Oil of New Jersey وجوزيف ساترثويت Joseph C. Satterthwaite مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا في الوزارة نفسها، مؤرخة في ١١ مايو (أيار) ١٩٤٩ م.

جاء في المذكرة أن كوجلر أعرب عن قلق شركته على مستقبل عوائد النفط من

التي يقترح إدراجها في رسالة تُنقل إلى الملك عبدالعزيز عن طريق السفارة الأمريكية في جدة لتعجيل هذه المفاوضات. وتقترح هذه الرسالة إبلاغ الملك عبدالعزيز موافقة الحكومة الأمريكية على تزويد بلاده بالمعدات العسكرية، واستعداد وزارة الخارجية الأمريكية للطلب من وزارة الدفاع الأمريكية إرسال بعثة عسكرية إلى مطار الظهران لتقدير احتياجات الحكومة السعودية الدفاعية، وتقديم توصيات في هذا الخصوص، ولدراسة المتطلبات الأمريكية في هذا المطار في إطار اتفاقية طويلة الأجل ريشما يصادق الكونغرس على قرار الحكومة الأمريكية في هذا الصدد. ويشير آتشيسون إلى الأساليب التي تبني الحكومة الأمريكية انتهاجها لضمان حصول الحكومة السعودية على المعدات العسكرية، كما يتطرق إلى مسألة تدريب بعض الضباط السعوديين في الولايات المتحدة. ويرى آتشيسون أن تضمن وزارة الدفاع تجهيز البعثة المذكورة آنفًا قبل إرسال هذه الرسالة إلى الملك عبدالعزيز، كما يطلب من جونسون تزويده برأيه في هذا الموضوع.

R. 11

1949/05/11
890 F. 404/5-1149 (1)

نسخة من رسالة رقم ١٢٥ من السفارة الأمريكية في جدة إلى وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ١١ مايو (أيار) ١٩٤٩ م، ومرفق بها ترجمة لذكرة رقم



1949/05/11

كوجلر إن وزارة الخزانة البريطانية مهتمة فقط بالحصول على ميزان مدفوعات مرض بالرغم من الخلاف في وجهات النظر بينها وبين الجهات الحكومية البريطانية الأخرى في هذا الموضوع. وتبين المذكرة أن ساترثويت رکز على أمل وزارته في أن تحفظ شركة أرامكو بطبعها الأمريكي، وتورد ما أكدته كوجلر من أن شركة ستاندرد أويل أف نيوجيرسي لا تعترض تحويل أرامكو إلى شركة بريطانية بالرغم من أنها تملك ٣٠ بالمائة من أسهمها، وأردف قائلاً إن تخفيض التكاليف بالدولار لصالح التكاليف بالجنيه الاسترليني لن يجدي الشركة نفعاً ما لم يوافق البريطانيون على ذلك.

R. 8

1949/05/11
986 A. 40/1-1050 (12)

نص اتفاقية إنشاء محطة إذاعية أبرمت في القاهرة بين المملكة العربية السعودية وشركة كهرباء ستاندرد الدولية International ١٣ Electric Corporation في ١٣٦٨ هـ الموافق ١١ مايو (أيار) ١٩٤٩ م، مضمنة طي رسالة من ريفز تشابلدر Rives Childs J. السفير الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٠ يناير (كانون الثاني) ١٩٥٠ م.

أبرمت الاتفاقية في مقر المفوضية السعودية في القاهرة بين حكومة المملكة العربية السعودية وبيتها عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية

الدولارات في منطقة الشرق الأدنى، وأن ساترثويت عبر بدوره عن اهتمام وزارة الخارجية الأمريكية بهذا الموضوع، وأوضح له أن كولادو E. G. Collado من قسم الشؤون المالية والنقدية بوزارة الخارجية الأمريكية بحث هذا الموضوع مع دين آتشيسون Dean G. Acheson وزير الخارجية الأمريكي.

وتورد المذكرة قول كوجلر إن كولادو سافر إلى لندن في أوائل مايو لمناقشته هذا الموضوع مع المسؤولين البريطانيين، وإنه تم التوصل إلى تسوية تساعد شركته في تخطي صعوباتها في مصر. ويورد كوجلر حسبما جاء في المذكرة تفاصيل هذه التسوية. وتفيد المذكرة كذلك أن ساترثويت أعرب عن قلقه من احتمال أن تصبح شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company وشركة خط أنابيب النفط عبر البلاد العربية (التابلاين) Trans Arabian Pipeline بريطانيتين لكي تقادياً القيود المتزايدة على بيع النفط بالدولار في أوروبا.

وتورد المذكرة بعد ذلك تفاصيل النقاش الذي دار بين ساترثويت وكوجلر بهذا الخصوص، وتوضح أن ساترثويت ذكر كوجلر بأن وزارة الخارجية الأمريكية تعطي الأولوية للأمور السياسية والاستراتيجية في المملكة العربية السعودية، وأعرب عن مخاوفه من أن يستولي الملك عبدالعزيز آل سعود على شركة أرامكو. وتنقل المذكرة في الوقت نفسه قول



وتتعهد الشركة بالقيام بدور المستشار لمندوب الحكومة السعودية لدى اتحاد الاتصالات السلكية واللاسلكية العالمي International Telecommunications Union . كما تعهد بالإشراف على تركيب المعدات الكهربائية والإذاعية والهاتفية التي توردها، وعلى تشغيل وصيانة محطة البث الإذاعي ومعدات الربط الإذاعي وستوديو البث من مكة المكرمة لمدة عامين، وعلى توظيف أحد كبار المهندسين واثنين من الفنانين الأجانب لتولّي أعمال الإشراف والإدارة والتشغيل في جدة، بالإضافة إلى مهندسين مسلمين يجيدان العربية، وفي مسلم على الأقل للإشراف على أعمال البناء والتركيب والتشغيل في مكة المكرمة ومنى وعرفات. وتتضمن الاتفاقية بعض التفصيات الخاصة بهؤلاء المهندسين والفنانين وغيرهم من مستخدمهم الشركة.

وتتعهد الشركة بأن تقدم للحكومة السعودية قائمة بجميع المعدات والقطع التي توردها، وقائمة أخرى بالرسوم والمخططات الخاصة بالتركيب، وأن تعيد أي قطعة يتبيّن أنها غير ضرورية، وأن تلتزم بالمواصفات المنصوص عليها. وتضمن الشركة أن تكون المحطة والمعدات مناسبة للاستخدام في جدة ومكة المكرمة ومنى وعرفات، كما تضمن حسن أدائها، وتعهد بتغيير القطع العاطلة. وتنص الاتفاقية على أن تكون جميع اتصالات الحكومة السعودية مع الشركة عن

السعودي، وشركة كهرباء ستاندرد الدولية التي هي فرع من شركة الهاتف والبرق العالمية International Telephone and Telegraph Corporation من مقاطعة ديلاويير بالولايات المتحدة الأمريكية، والمشار إليها بلفظ «الشركة» في هذه الاتفاقية، ويمثلها في الشرق الأوسط جرانت وليمز Colonel Grant A. Williams . وتوضح الاتفاقية أن الشركة كتبت رسائل إلى المهندس عبدالحميد غنيم رئيس قسم الراديو والإذاعة في إدارة الهاتف والبرق التابعة للحكومة المصرية بتاريخ ٢٩ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٨ م و ٢٧ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩ م و ٣ و ١٧ و ٢٥ فبراير (شباط) ١٩٤٩ حول إقامة نظام بث إذاعي في المملكة العربية السعودية، وتعده هذه الرسائل جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية ما لم يرد في بنود الاتفاقية ما يليها. وتتعهد الشركة بموجب الاتفاقية بتزويد الحكومة السعودية بمحطة للبث الإذاعي مع معدات التشغيل الالزمة لبث البرامج ولنظام ربط إذاعي يتيح نقل الاحتفالات الدينية المقترنة بموسم الحج من مكة المكرمة ومنى وعرفات إلى محطة الإذاعة في جدة. كما تتعهد بالتخفيط لإقامة منشآت جديدة وتحويل الأبنية الحالية لتوسيع الأجهزة الجديدة، وإقامة الهوائيات وخطوط الطاقة الكهربائية والاتصالات، والإشراف على التنفيذ، وتوريد المعدات الالزمة بحيث يبدأ البث يوم ١٩ رمضان ١٣٦٨ هـ الموافق ١٥ يوليو (تموز) ١٩٤٩ م .



وشروط دفع ثمنها، وطريقة دفع الحكومة لمستحقات الشركة. كما تتضمن نصوصا تتعلق بمسؤولية الشركة عن الإشراف والتركيب والتشغيل والصيانة، وعدم مسؤوليتها عن البرامج التي يتم بثها. وتنص الاتفاقية كذلك على حق المسؤولين الذين تتدبهم الحكومة السعودية في الدخول إلى موقع المحطة دون التدخل في تشغيلها؛ وللشركة أن تستشير هؤلاء المسؤولين وتقدم لهم المشورة في كل الأمور بما يحقق الاستفادة القصوى من المعدات والتجهيزات المتوفرة. وللشركة كذلك أن تستعين بفنين مختصين إضافيين حسبما تقتضيه ظروف عملها.

وتنص الاتفاقية على أنها لا تعطي الشركة أي حق احتكاري أو امتياز، ولا تفرض على الحكومة التزامات تعارض مع التزاماتها الدولية. وتحتوي الاتفاقية تفصيلات أخرى، منها آلية للتحكيم بين طرفيها عند حدوث أي خلاف بينهما لا يمكن تسويته. هذا، وقد صيغت الاتفاقية باللغتين العربية والإنجليزية، وأرفقت بها ثلاثة قوائم تشكل جزءا لا يتجزأ منها، كما أرفقت بها صورة مصدقة عن خطاب الوكالة الذي منحه الشركة لولي Miz.

وتتحمل الاتفاقية بالإضافة إلى توقيع وزير المالية السعودي وولي Miz، توقيع كل من الشاهدين علي علي رضا وأحمد توفيق المستشار القانوني للحكومة السعودية.

I. A. 10

طريق ممثلها المحلي في جدة شركة الحاج عبدالله علي رضا، وأن توجه الشركة جميع اتصالاتها بالحكومة إلى المدير العام للهاتف والبرق في جدة، وأن تكون العربية هي لغة التخاطب بين الطرفين. وتعهد الشركة بعدم التنازل عن هذه الاتفاقية أو أية مبالغ مستحقة ببناء عليها لأي طرف آخر دون موافقة الحكومة السعودية.

وتعهد الحكومة بدفع مبلغ لا يزيد عن ربع مليون دولار أمريكي للشركة مقابل البضائع التي ستستوردها بموجب الاتفاقية. وتذكر الاتفاقية شروط الدفع ومواعيده. كما تعهد الحكومة بتأمين الأرض والمباني والمرافق اللازمة لمحطة الإذاعة ومعدات الربط الإذاعي والاستوديو، بما في ذلك اليد العاملة والمواد المطلوبة لأعمال البناء والتمديدات الكهربائية والهاتفية والأثاث المكتبي، وتوفير سكن للعاملين في الشركة، وتوفير ما يلزم من الكهرباء والماء. وكذلك تدفع الحكومة مبلغ خمسة عشر ألف دولار سنويا للشركة مقابل أعمال الإشراف والتشغيل والصيانة، وستين ألف دولار سنويا لتسديد رواتب العاملين ونفقاتهم.

وتتضمن الاتفاقية نصوصا حول النفقات التي يتطلبها العمل بعد وصول التجهيزات والمعدات إلى ميناء جدة، وحول ملكية تلك التجهيزات والمعدات، وشراء الحكومة للمواد المفصلة في القائمة «ب» الملحةة بالتعهد



1949/05/12

السلك إلى المملكة العربية السعودية. ويشير في هذا الصدد إلى برقية السفارة رقم ٣٣٠ المؤرخة في ٥ مايو ١٩٤٩ م.

R. 6

1949/05/12

890 F. 61/5-1249 (1)

نسخة من رسالة سرية رقم ١٢٧ من دونالد بيرجس Donald C. Bergus السكرتير الثاني في السفارة الأمريكية في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٢ مايو (أيار) ١٩٤٩ م، ومضمن طيها ترجمة المذكورة رقم ٣٦/٨/١٥١ من وزارة الخارجية السعودية إلى السفارة الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٥ مايو ١٩٤٩ م.

يشير بيرجس إلى برقية السفارة الأمريكية في جدة رقم ١٤٠ المؤرخة في ٥ أبريل (نيسان) ١٩٤٩ م. ويفيد أنه يرفق ترجمة المذكورة آنفاً التي تطلب فيها وزارة الخارجية السعودية من الحكومة الأمريكية مساعدتها في وضع النظام السعودي الذي يمنع استيراد المنتجات الزراعية غير المزودة بشهادة صلاحية إلى المملكة العربية السعودية موضع التنفيذ. ويلفت بيرجس الانتباه إلى طلب وزارة الخارجية السعودية تزويدها بقائمة يختلف الآفات الزراعية المتشربة في الولايات المتحدة، كما يحثها على تقديم هذه المعلومات إلى الحكومة السعودية بقدر الإمكان.

R. 7

1949/05/12

890 F. 5151/5-1249 (1)

برقية سرية رقم ٣٣٩ من ريفز تشایلدز J. Rives Childs إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٢ مايو (أيار) ١٩٤٩ م.

يشير تشایلدز إلى برقية السفارة الأمريكية في جدة رقم ٣٣٨ المؤرخة في ١٠ مايو ١٩٤٩ م، ويوضح أن بنك الهند الصينية Banque de l'Indochine نجح أخيراً في إقناع سليمان الحمد (السليمان الحمدان) وزير المالية السعودي بالنيابة بال الحاجة إلى اعتمادات مالية لتطبيق برنامج وزير المالية السعودي (للحفاظ على قيمة الريال مقابل الجنيه الذهب الإنجليزي)، ويقول إن الحمد بعث برقية إلى وزير المالية السعودي الموجود في القاهرة يطلب منه تفويضاً لصرف هذه الاعتمادات.

ويفيد تشایلدز أن جان فوشيه Jean Vaucher المدير بالنيابة لفرع بنك الهند الصينية في جدة نقل إلى الأوساط المحلية عن طريق مكتب عطار للصرافة استعداد البنك للتدخل في هذه المسألة، الأمر الذي أثر إيجابياً في قيمة الريال. ويضيف تشایلدز أنه بالرغم من النقص النسبي في الريال في سوق جدة إلا أن الأوساط المصرفية المحلية شهدت في الأيام القليلة الماضية مناورات مالية للتأثير في سعره. ويرجع هذا إلى الأثر النفسي الذي أحده الإعلان عن وصول ٥ ملايين ريال حديثة



1949/05/12

مؤرخة في ١٢ مايو (أيار) ١٩٤٩ م، ومضمنة طي رسالة سرية للغاية من تشاييلدرز إلى R. 11
Colonel Richard J. O'Keefe
ريتشارد أوكييف
آمر مطار الظهران، مؤرخة في ١٧ مايو ١٩٤٩ م، ورسالة تشاييلدرز مضمنة بدورها طي رسالة سرية للغاية رقم ١٣٧ من تشاييلدرز إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٣ مايو ١٩٤٩ م.

يورد بيرجس ملخصاً لطلبات الدعم العسكري التي تقدمت بها حكومة المملكة العربية السعودية إلى الحكومة الأمريكية حسب تسلسلها الزمني. ويقول بيرجس إن الملك عبدالعزيز آل سعود عرض عدة مقترنات خلال الأشهر الثمانية عشرة الماضية تهدف إلى تقوية علاقات المملكة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وطلب تحديداً إقامة علاقات سياسية أوثق، وإبرام معاهدة دفاعية، والحصول على دعم عسكري ملموس بما في ذلك الأسلحة والمعدات، والتدريب على استخدامها، والتزام الولايات المتحدة بالمساعدة في الدفاع عن المملكة في حال تعرضها للعدوان. ويذكر بيرجس أن الملك عبدالعزيز صرخ أن إبرام اتفاقية طويلة الأمد لاستخدام مطار الظهران يتوقف على مدى استجابة الولايات المتحدة لهذه الطلبات.

ويتحول بيرجس بعد ذلك إلى التسلسل الزمني لطلب حكومة المملكة الحصول على

برقية سرية رقم ١٨٢ موقعة من دين آتشيسون Dean G. Acheson وزير الخارجية الأمريكي إلى السفارة الأمريكية في جدة، مؤرخة في ١٢ مايو (أيار) ١٩٤٩ م. يعبر آتشيسون لريف تشاييلدرز J. Rives Childs السفير الأمريكي في جدة عن تقدير وزارة الخارجية الأمريكية للصعوبات التي واجهها هذا الأخير في محادثاته مع الملك عبدالعزيز آل سعود، والتي أشار إليها تشاييلدرز في برقيته رقم ١٥٩ المؤرخة في ١٠ مايو، ويشكر له جهوده ومهاراته في التعامل مع هذه القضية. ويحيط آتشيسون تشاييلدرز علمًا أنه بعث برسالة إلى وزير الدفاع الأمريكي يطلب فيها دراسة المقترنات التي ستقدم إلى حكومة المملكة العربية السعودية بخصوص احتياجاتها الدفاعية، وتطوير برنامج التدريب في مطار الظهران. وتضيف البرقية أن من المتوقع أن يرد الرئيس الأمريكي هاري ترومان Harry S. Truman على رسالة الملك عبدالعزيز له في القريب العاجل.

R. 11

1949/05/12
890 F. 7962/5-2349 (7)
مذكرة سرية للغاية من دونالد بيرجس Donald C. Bergus السكرتير الثاني في السفارة الأمريكية في جدة إلى ريف تشاييلدرز J. Rives Childs



ويستطرد بيرجس قائلاً إن تشايلدر نقل للأمير سعود يوم ١٤ ديسمبر ١٩٤٧ رد الحكومة الأمريكية الذي تقول فيه إنها ترى أن حظر تصدير الأسلحة إلى فلسطين والدول العربية المجاورة لها يخدم السلام، حسبما ذكر في برقية الوزارة رقم ٣٩١ المؤرخة في ١٢ ديسمبر ١٩٤٧ م. وتكرر في الوقت نفسه تأكيد جيمس بيرنز James F. Byrnes وزير الخارجية الأمريكي (آنذاك) للأمير سعود بأن الحكومة الأمريكية ستستخدم إجراءات فاعلة في الأمم المتحدة لدعم وحدة أراضي المملكة واستقلالها.

وتفيد المذكرة أن الأمير سعود نقل في ١٦ ديسمبر ١٩٤٧ م إلى تشايلدر في جدة جواب الملك عبدالعزيز على رد وزارة الخارجية الأمريكية، ويقول إن الملك عبر فيه عن استيائه من موقف الحكومة الأمريكية لسببين أولهما وجود التهديد الهاشمي باعتباره خطراً حقيقياً يهدد المملكة، وثانيهما أن تطبيق حظر الأسلحة على المملكة يوضح أن الحكومة الأمريكية لا تضع في اعتبارها ما لها من مصالح فيها. ويردف بيرجس أن الأمير سعود أكد مجدداً أن قوة الدفاع السعودية المزع إنشاؤها ستستخدم فقط للدفاع عن الظهران ومنطقة مرور خطوط أنابيب النفط. كما ينقل عن الأمير سعود قوله إن الملك عبدالعزيز يدرك أن الدعم العسكري الأمريكي للمملكة سيكون ضمن برنامج طويل المدى لكنه يبدأ

دعم عسكري من الولايات المتحدة فيذكر أن الملك عبدالعزيز استدعى تشايلدر إلى الرياض يومي ٢ و ٣ ديسمبر (قانون الأول) ١٩٤٧ م، وعقد معه اجتماعين لهذا الغرض، ويشير بيرجس هنا إلى برقتي المفوضية رقم ٥٣٨ و ٥٣٩ المؤرختين في ٤ ديسمبر ١٩٤٧ م. ويضيف أن الملك ناقش مع تشايلدر قضية قيام الحكومة الأمريكية بتزويد المملكة بالأسلحة للدفاع عن أراضيها وخصوصاً المناطق التي تتركز فيها نشاطات نفطية أمريكية. ويستطرد بيرجس قائلاً إن فؤاد حمزة مستشار الملك عبدالعزيز آل سعود أبلغ تشايلدر يوم ٧ ديسمبر أن الملك عبدالعزيز فضل عدم الإدلاء ببيان تفصيلي بشأن طلبات المملكة، غير أن فؤاد حمزة أوضح أن المملكة تفك في الحصول على فرقتين ميكانيكيتين وخمسين طائرة عسكرية.

ويشير بيرجس إلى برقية المفوضية رقم ٥٤٢ المؤرخة في ٨ ديسمبر ١٩٤٧ م، ثم يقول إن الأمير سعود بن العزيز ولـي العهد السعودـي أعاد على مسامع تشايلدر في ٨ ديسمبر ١٩٤٧ م أن الأسلحة التي تسعى المملكة للحصول عليها سـتستخدم فقط في الدفاع عن أراضيها، ولـن تـستخدم بأـي شـكل من الأـشكـال ضد المـصالـح الأمريكية. ويـذكر بـيرـجـسـ أنـ تـشـاـيـلـدـرـ أـخـبـرـ الأمـيرـ بـأنـ حـكـومـتهـ أـبـلـغـتـهـ بـالـحـظـرـ المـفـوضـ علىـ إـرـسـالـ الأـسـلـحةـ إـلـىـ فـلـسـطـيـنـ وـالـدـوـلـ الـعـرـبـيـةـ الـمـجاـوـرـةـ لـهـاـ.



1949/05/12

هذا المقام إلى برقة المفوضية رقم ٤٦ المؤرخة في ٣ فبراير ١٩٤٨ ثم ينقل عن الأمير فيصل قوله في اليوم نفسه أيضاً إن الملك عبدالعزيز يريد تعبيراً واضحاً عن موقف الحكومة الأمريكية إزاء تلبية المتطلبات الدفاعية للمملكة وهذا ما ورد في برقة المفوضية رقم ٤٧ المؤرخة في ٣ فبراير ١٩٤٨م. ويورد بيرجس أن وزارة الخارجية الأمريكية أوضحت في برقيتها رقم ٣٢ المؤرخة في ٦ فبراير ١٩٤٨م أن من طرق تقديم الدعم العسكري لحكومة المملكة دراسة وزارة الدفاع الأمريكية لإجراءات دعمها في الدفاع عن مطار الظهران ومنطقة أنابيب النفط والمشات الآتية للأخرى، بالإضافة إلى رغبة قيادة النقل العسكري الأمريكي في إنفاق ما يزيد على مليون دولار أمريكي على تطوير مطار الظهران، وإيفاد ضابط رفيع المستوى لمناقشة هذا الموضوع. كما يعبر بيرجس عن اعتقاد الحكومة الأمريكية أن من الضروري تدید اتفاقية مطار الظهران لفترة طويلة حتى يتسعى تنفيذ برنامج دعم عسكري طويل المدى.

ويردف بيرجس قائلاً إن الملك عبدالعزيز وفؤاد حمزة أكدا لتشايلدرز في لقاء معه في الرياض أن المملكة ستضع مطار الظهران تحت تصرف الولايات المتحدة الأمريكية في حال الطوارئ، وأن وجود القوات الجوية الأمريكية هناك في الظروف العادلة يعتمد على مدى الدعم العسكري الأمريكي للمملكة. ويشير بيرجس في

بعثة تدريب عسكرية أمريكية. ويشير بيرجس هنا إلى برقة المفوضية رقم ٥٦٨ المؤرخة في ١٦ ديسمبر ١٩٤٧م. ويستطرد بيرجس قائلاً إن تشاليدز أوصى وزارة الخارجية الأمريكية في ٢٢ ديسمبر ١٩٤٧م بإرسال بعثة عسكرية إلى المملكة لتقسيي الحقائق بشأن مطار الظهران، ويشير في هذا المقام إلى برقة المفوضية رقم ٥٨١ المؤرخة في ٢٢ ديسمبر ١٩٤٧م. ويروي بيرجس بعد ذلك أن الملك أبلغ تشاليدز في الرياض في ٣ فبراير (شباط) ١٩٤٨م أنه رفض عرضاً من الحكومة البريطانية لإبرام معاهدة مع المملكة. وأشار الملك آنذاك إلى تبدل السياسة البريطانية عندما بدأ في توسيع علاقاته مع الولايات المتحدة. وأوضح الملك تشاليدز أنه أضحي من المهم بالنسبة إليه التوصل إلى تفاهم وثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية مع الحفاظ على سيادة المملكة واستقلالها. ويشير بيرجس هنا إلى برقة المفوضية الأمريكية في جدة رقم ٤٥ المؤرخة في ٣ فبراير ١٩٤٨م.

ويقول بيرجس إن الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود وزير الخارجية السعودي والنائب العام على الحجاز سلم رسالة لتشاليدز في ٣ فبراير ١٩٤٨م تفيد أنه لا جدوى من إرسال بعثة تدريب عسكرية أمريكية إلى المملكة دون تزويد المملكة بالأسلحة والمعدات اللازمة لهذا التدريب. ويشير بيرجس في



مطار الظهران وتوسعته ليس كافياً، وأنه إذا لم تكن الحكومة الأمريكية قادرة في الوقت الراهن على تقديم أسلحة لحكومة المملكة فيجب عليها على الأقل أن تصدر بياناً علينا بتقديم الدعم للمملكة ضد العدوان، مشدداً على أنه يريد أفعالاً لا أقوالاً. ويشير بيرجس إلى برقية المفوضية رقم ٥٧٩ المؤرخة في ١٠ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٨.

ويفيد بيرجس في مذكته أن يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودية أبلغ تشاييلدرز يوم ١٤ نوفمبر ١٩٤٨ م أن الملك عبدالعزيز قبل بقدوم فريق استطلاع بريطاني لوضع خطط لثلاثة مطارات في المملكة شريطة أن توافق بريطانيا على تزويد المملكة بأسلحة وعتاد عسكري. كما سلم تشاييلدرز مسودة اتفاقية دفاعية ثلاثة تضم الولايات المتحدة وبريطانيا والملكة العربية السعودية. ويشير بيرجس هنا إلى برقية المفوضية رقم ٥٨٩ المؤرخة في ١٤ نوفمبر ١٩٤٨.

ويستطرد بيرجس قائلاً إن وزارة الخارجية الأمريكية أبلغت حكومة المملكة في برقتيها رقم ٤٧١ و٤٧٢ المؤرختين في ١٧ ديسمبر ١٩٤٨ م أن الوقت ليس ملائماً للدخول في اتفاقية ثلاثة تجمع بريطانيا والمملكة والولايات المتحدة. كما يبين أن تشاييلدرز أبلغ حكومة المملكة أن أفضل أنواع التعاون في الوقت الراهن تكمن في تمديد العمل باتفاقية مطار الظهران.

هنا إلى برقتي المفوضية رقم ٧٧ و ٧٩ المؤرختين في ٢١ فبراير ١٩٤٨ م.

ويقول بيرجس إن الملك عبدالعزيز أبدى استياء شديداً عند استقباله في الرياض يوم ٢٤ أبريل (نيسان) ١٩٤٨ م روبرت هاربر Major General Robert Harper قائد هيئة النقل الجوي العسكري في القوات الجوية الأمريكية، وتشاييلدرز، وريتشارد سانجر Richard Sanger رئيس قسم المملكة العربية السعودية في وزارة الخارجية الأمريكية الذين حضروا لتقديم الخطط الخاصة بتطوير مطار الظهران وذلك بعد أن علم الملك أن الحكومة الأمريكية مستعدة لإنفاق مليون ونصف المليون دولار أمريكي على هذا المشروع. ويردف بيرجس أن هاربر وتشاييلدرز أوصيا عقب لقاءات ومناقشات مفصلة مع المسؤولين السعوديين بإرسال فريق مسلح إلى المملكة على الفور لدراسة احتياجاتها العسكرية من أجل وضع مسودة لاتفاقية مطار الظهران. ويشير بيرجس هنا إلى برقتي المفوضية رقم ٢٢٧ المؤرختين في ٢٤ أبريل ١٩٤٨ م.

ويقول بيرجس إن الملك عبدالعزيز أوضح للورنس كيوتر Major General Lawrence S. Kuter القائد العام لقسم خدمات النقل العسكري في القوات الجوية الأمريكية عند استقباله له في جدة يوم ١٠ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٨ م أن بقاء قوات أمريكية في



1949/05/12

باستخدام المنشآت التي تحتاجها بما في ذلك مطار الظهران. ويردف بيرجس قائلاً إن الملك أوضح لتشايلدرز عندما أشار إلى انشغال الولايات المتحدة في الوقت الراهن بتأسيس حلف شمال الأطلسي أن المملكة أكثر أهمية للولايات المتحدة من هولندا. ويشير بيرجس هنا إلى رسالة السفارة الأمريكية في جدة رقم ٨٤ المؤرخة في ١٢ أبريل ١٩٤٩م.

ويواصل بيرجس سردته للوقائع قائلاً إن تشايلدرز نقل إلى الملك عبدالعزيز في الرياض يوم ٣١ مارس ١٩٤٩م فحوى برقية وزارة الخارجية الأمريكية رقم ٩٣ المؤرخة في ٢٣ مارس (آذار) ١٩٤٩م التي تقول إن عدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على تلبية كل طلبات الملك عبدالعزيز لا يعني فقدان أنس الصداقة بينهما، وإن عدم تلبية طلبات الملك يرجع إلى الظروف الملحة والالتزامات الأمريكية السابقة ببيع كميات من الأسلحة في مختلف أنحاء العالم بالإضافة إلى القوانين المعقدة المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية، وقضية فلسطين الشائكة. ويوضح بيرجس أن برقية وزارة الخارجية الأمريكية تضمنت كذلك تأكيدات أمريكية بدعم المملكة في الأمم المتحدة وحماية وحدة أراضيها واستقلالها، واستعداد الولايات المتحدة لدعم المملكة بشكل ملموس في تطوير مواردها. وجاء في البرقية المذكورة أن إبرام معاهدة أساسية للصداقة والتجارة والملاحة مع المملكة ستكون

ويقول بيرجس إن الملك عبدالعزيز أوضح لرادفورد Admiral Radford نائب رئيس العمليات البحرية الأمريكية عند استقباله له في الها يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٤٨م أن على الحكومة الأمريكية أن تتخذ إجراءات فعلية لتبرهن عملياً على صداقتها للمملكة وإلا تحولت هذه الصداقة إلى صدقة سطحية. ويشير بيرجس هنا إلى برقية المفوضية رقم ٦٦ المؤرخة في ٢٧ ديسمبر ١٩٤٨م.

ويروي بيرجس أن يوسف ياسين، بناء على تعليمات الملك عبدالعزيز، أبلغ تشايلدرز في جدة يوم ٢٦ فبراير ١٩٤٩م أن مشكلة العلاقات الأمريكية-السعودية قد نوقشت مطولاً في الرياض، وأن الملك يرغب في معرفة موقف الولايات المتحدة من هذه المشكلة، وما إذا كانت الحكومة الأمريكية تفضل اتفاقية ثلاثة أو ثنائية. وأوضح الملك على لسان يوسف ياسين استعداده إما لإرسال وفد خاص إلى الولايات المتحدة الأمريكية وإما لاستقبال وفد خاص منها لمناقشة هذه المشكلة موضحاً أن تشكيل الوفد السعودي يتوقف على استعداد الولايات المتحدة لإعادة النظر في موقفها الحالي.

ويقول بيرجس إن الملك عبر مجدداً في ١٨ مارس (آذار) ١٩٤٩م عن موقفه من طلب الدعم العسكري الأمريكي، كما ركز على أنه إذا ما استطاعت الولايات المتحدة تلبية احتياجات المملكة الأمنية فإنه سيسمح لها



1949/05/12

بلاده على أساس قوية، ويعرب عن قبوله فكرة التعاون في إطار معاهدة تجارية بين المملكة والولايات المتحدة، ولكن المملكة لن تقبل بأي شرط قبل بدء التفاوض، ويشير بيرجس هنا إلى برقة السفاراة رقم ٢٧٢ المؤرخة في ١٤ أبريل ١٩٤٩ م.

ويقول بيرجس إن الملك عبدالعزيز استدعي السفير تشاييلدز إلى الرياض يوم ١٠ مايو ١٩٤٩ واستعرض في حضور مستشاره فؤاد حمزة مخاوفه الأمنية الناتجة عن التهديد المتنامي للشيوخية، وعداء الأسرة الهاشمية للمملكة، والموقف البريطاني الفاتر من المملكة. ويدرك بيرجس أن الملك عبدالعزيز يحتاج إلى أسلحة حديثة للدفاع عن المملكة، موضحاً أنه يطلب الدعم والأسلحة والمشورة من الولايات المتحدة الأمريكية للمرة الأخيرة. وينقل بيرجس عرض الملك أن يرسل إما الأمير سعود بن عبدالعزيز ولـي العهد أو الأمير فيصل بن عبدالعزيز وزير الخارجية السعودي إلى الولايات المتحدة لشرح احتياجاته الأمنية، لكنه يشعر أن ذلك سيكون إفراطاً في الإعلان عن قلقه، كما أنه يخشى العواقب السيئة التي قد تجمّع عن فشل هذه المهمة. ويقول بيرجس إن تشاييلدز أكد للملك عبدالعزيز أن الولايات المتحدة تأخذ طلباته بعين الاعتبار، غير أن آلية الحكومة الأمريكية بطبيعة الحركة. وطلب تشاييلدز من وكيف صياغة تصريحات تأخذ في الحسبان المتطلبات الأمنية للمملكة

هدفًا أساسياً في تعزيز العلاقات بين الولايات المتحدة والمملكة. وتشير وزارة الخارجية الأمريكية في تلك البرقية إلى أنه إذا ما قبلت حكومة المملكة المبادئ الأساسية الموضحة في مذكرة الوزير المفوض الأمريكي إلى وزارة الخارجية الأمريكية المؤرخة في ٢١ ديسمبر ١٩٤٥ م فإن الوزارة ستعلن أن المفاوضات بشأن هذه الاتفاقية قد بدأت بالفعل.

وينقل بيرجس ما جاء في برقة وزارة الخارجية الأمريكية الآنفة الذكر من أن الحكومة الأمريكية تتطلع في العام التالي إلى إبرام اتفاقية طويلة الأجل بخصوص مطار الظهران. وتركز البرقية على استقلال المملكة وتطوير مواردها، ومقاومة التغلغل الشيعي. ويردف بيرجس أن حكومة المملكة مصالح أكبر في هذه النقاط الثلاث موضحاً أن الحكومة الأمريكية ترى في هذه المصالح التبادلة واحدة من أفضل الضمانات الممكنة لاستقلال المملكة، وخطوة نحو توثيق العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية. ويشير بيرجس هنا إلى رسالة السفاراة رقم ٨٣ المؤرخة في ١٢ أبريل ١٩٤٩ م.

ويشير بيرجس إلى رد الملك عبدالعزيز يوم ١٤ أبريل ١٩٤٩ م على برقة وزارة الخارجية الأمريكية المذكورة آنفًا، والذي يقول فيه إن الولايات المتحدة مازالت متربدة في إعطاء رد صريح وواضح على طلباته، وإنه مازال يأمل في أن تتأكد الصداقة الأمريكية



1949/05/12

الرسائل الثلاث طي مذكرة من إدي إلى كل من ريموند مايكسيل Raymond A. Mikesell في مكتب السياسة المالية والتنمية بوزارة الخارجية الأمريكية، وريتشارد سانجر Richard H. Sanger مساعد رئيس قسم شؤون الشرق الأوسط بالوزارة، وجولدستاين M. D. Goldstein من قسم الشؤون المالية بالوزارة أيضاً، مؤرخة في ١٨ مايو ١٩٤٩ م.

تألف مسودة الرسالة من ثلاثة أجزاء، ويطلب إدي في الجزء الأول منها، الذي كتب في ٩ مايو ١٩٤٩ م، من بولك تسليم رسالة مرفقة (غير موجودة مع الوثيقة) كان قد كتبها لأحمد توفيق مستشار وزير المالية السعودي لكنه لم يبعثها لعدم معرفته مكان وجود توفيق. ويعرب إدي عن إعجابه الكبير بأحمد توفيق وتقديره لكتفاته وصواب رأيه في مختلف المسائل المالية التي ناقشها معه، وبوجه

خاص في أسلوبه في معالجة مسألة دفع العائدات النفطية بالجنيه الذهب الإنجليزي كما تمت مناقشتها بين حكومة المملكة العربية السعودية وشركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company في مطلع عام ١٩٤٨ م. ويدرك إدي أن لأحمد توفيق حضوراً بارزاً على الساحة المالية في جدة، وأن الحكومة السعودية فيما يبدو لن تستعين بغيره من المستشارين الماليين الأجانب، مثلما ورد في برقية تعود إلى ما قبل شهر قرارها تشارلز ماكنيل Charles McNeil المسؤول

لكي يحملها معه إلى واشنطن لمناقشته مسودة اتفاقية طويلة الأمد بخصوص مطار الظهران. ويختتم بيرجس مذkerته بأن ينقل ثقة الملك في السفير الأمريكي لدى المملكة، وتأكيده أن الوقت يبرأ بسرعة، وأنه لن يقدم للبريطانيين أي التزامات قبل أن يسمع الرد الأمريكي. كما ينقل توصية السفير تشايبلدز بضرورة الرد على الملك ردأً يتجاوب مع مطالبه مشدداً على أن اتفاقية طويلة الأمد لمطار الظهران تعطي الولايات المتحدة الأمريكية فرصة ممتازة للحصول على الحقوق التي ترغب فيها مقابل تدريب عشرة آلاف عنصر من القوات السعودية المحمولة جواً للدفاع عن مطار الظهران. ويشير بيرجس هنا إلى برقية القنصلية الأمريكية العامة في الظهران رقم ١٥٩ المؤرخة في ١٠ مايو ١٩٤٩ م.

R. 11

1949/05/12
890 F. 515/5-1849 (11)
رسالة من جورج إدي George A. Eddy من مكتب السياسة المالية الدولية في وزارة المالية الأمريكية إلى جد بولك Judd Polk ممثل وزارة المالية الأمريكية في السفارة الأمريكية في القاهرة، كُتب على مراحل خلال الفترة من ٩ إلى ١٢ مايو (أيار) ١٩٤٩ م ومرفق بها رسالة ثانية من إدي إلى بولك، مؤرخة في ١٣ مايو ١٩٤٩ م، وأخرى مؤرخة في ١٧ مايو ١٩٤٩ م، وموجه نسخة من



الموافق وكذلك بالكذب، ويبين اتهامه الأخير هذا مستشهاداً بما ورد في رسالة بولك إلى ريفز تشايبلدز Rives Childs J. السفير الأمريكي في جدة المؤرخة في ٢٨ أبريل (نيسان) ١٩٤٩ م.

ويستهل إدي الجزء التالي من رسالته متهمًا ويت بالجهل في المسائل المالية حين يعتقد أن ربط الريال بالدولار مع الحفاظ على قيمة صرفه مرتفعة سوف يجعل الريال عملة صعبة، وكذلك لاعتقاده الخطأ أن هذه العملية سوف تعكس سلباً على الحج والتجارة في المملكة، وهو عكس ما يراه إدي تماماً. كما يتهم ويت تروت بعدم تعاونهما مع المسؤولين الأمريكيين.

ثم يتطرق إدي إلى جهوده لاقتراح نظام مالي يساعد الحكومة السعودية على تجاوز مشكلاتها المالية، ويعلق على ما جاء في المقابلة التي جمعت بولك بعبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي، والتي وردت الإشارة إليها في برقية بولك المؤرخة في ١٠ مايو ١٩٤٩ م. ويضيف إدي أنه اتصل بالآن كريستلو Allan Christelow من البعثة المالية البريطانية في واشنطن في محاولة للتأكد من أنه مقتنع بما ذكر له من أن الحكومة الأمريكية لا تنوى عرقلة أو تغيير أي إجراء قد تكون الحكومة البريطانية أشارت به على الحكومة السعودية، ثم يعرب إدي عن اعتقاده أن لكريستيان دولابي Christian Delaby مدير

في وزارة المالية الأمريكية. ويلاحظ إدي في هذا الصدد أن لأحمد توفيق وجهة نظر بشأن قيمة الريال السعودي مقابل الدولار تختلف عما حده كل من إدي نفسه ومايكسيل في تقريرهما عن المشكلات النقدية السعودية. فقد رأى هذان الأخيران أن من الضروري أن يكون الريال في مستوى ٢٦ سنتاً، وهي قيمة متدنية جداً في نظر أحمد توفيق الذي يرى أنها يجب أن تكون في حدود ٢٧,٥ سنتاً أو نحو ذلك.

ثم يشير إدي إلى رسالة بولك رقم ٢٧ إلى آرت (آرثر) بليزر Art (Arthur F.) Blaser (من وزارة المالية الأمريكية) التي حملت بعض فقراتها انتقاداً من بولك لإدي بسبب موقف هذا الأخير من نشاطات ليونارد ويت Leonard Waight في الشرق الأوسط، وانتقاداته لآلن تروت Allan C. Trott السفير البريطاني في جدة. ويحاول إدي تبرير موقفه من ويت خصوصاً فيما يتعلق بوجهة نظر هذا الأخير من ربط قيمة الريال بقيمة الدولار، ويوارد مقتطفاً من مذكرات ويت حول محادثاته مع محمد سرور الص bian المستشار الأول لوزير المالية السعودي، وقد جاء فيها أن ربط العملة السعودية بالدولار سوف ينعكس سلباً على عدد الحجاج وكذلك على حركة التجارة في المملكة. ويرد إدي على وجهة نظر ويت هذه قائلاً إنها لا أساس لها من الصحة، ويتهمه بالاتفاق وازدواجية



1949/05/13

الأمريكي إلى السفارة الأمريكية في جدة، مؤرخة في ١٣ مايو (أيار) ١٩٤٩ م.

يشير آتشيسون إلى برقية القنصلية الأمريكية في الظهران رقم ١٥٣ المؤرخة في ١٠ مايو، ويقول إن التصريحات التي تطلقها مختلف الدول حول النفط في مياه الخليج تدل على أن قضايا الحدود في الخليج سوف تبرز إلى العلن. ويقترح آتشيسون إبلاغ فواد حمزة مستشار الملك عبدالعزيز آل سعود أن الحكومة الأمريكية تأمل في التوصل إلى تسوية لهذه المسألة عن طريق التفاوض المباشر والودي بين الأطراف المعنية، كما يحث هذه الأطراف على اللجوء إلى التحكيم في حال وصول المفاوضات إلى طريق مسدود.

R. 8

1949/05/13
890 F. 6363/5-1349 (2)

برقية سرية رقم ١٦٣ من فرانسيس ميلوي Francis E. Meloy نائب القنصل الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٣ مايو (أيار) ١٩٤٩ .

يورد ميلوي نص برقية من ريفز تشابلدر J. Rives Childs السفير الأمريكي في جدة يشير فيها إلى برقية القنصلية الأمريكية في الظهران رقم ١٥٣ المؤرخة في ١٠ مايو ١٩٤٩ ، ويفيد أن روبرت هاي Sir Rupert Hay المقيم السياسي البريطاني في الخليج

فرع بنك الهند الصينية Banque de Indochine¹ في جدة قدرًا كبيراً من المسؤولية فيما تواجهه الحكومة السعودية من مصاعب مالية في الوقت الراهن، وأن دولابي قلق كذلك للاضطرابات التي يواجها في بيع الجنيهات الذهب الإنجليزية عن طريق القاهرة. كما يعرب إدي عن اعتقاده أن دولابي سيسعى إلى إقناع المسؤولين السعوديين بأن ربط الريال بالدولار الأمريكي هو السبب في تدهور مكانة الجنيه الذهب الإنجليزي، وفي التعقيدات التي تخلقها الحكومة المصرية لبيع الجنيهات الذهب الإنجليزية في مصر.

ويتناول إدي في هذا الجزء من الرسالة أيضًا مسألة دفع شركة أرامكو عائدات النفط إلى الحكومة السعودية بالجنيه الذهب الإنجليزي، وفيه يحث إدي بشدة على أن تبدأ أرامكو بدفع تلك العائدات بالدولار بدلاً عن ذلك، كما يستبعد أن تتبنى الحكومة السعودية الخطة المالية البريطانية لمدة طويلة بسبب ما سيعود عليها من خسائر نتيجة لذلك. وينتقد إدي ويت مرأة أخرى لاقتراحه رفع قيمة الريال السعودي كإجراء لتفادي عمليات تهريبه.

R. 6

1949/05/13
890 F. 6363/5-1049 (1)

برقية سرية رقم ١٨٤ موقعة من دين آتشيسون Dean G. Acheson وزير الخارجية



موقفها بوضوح من النزاع الحدودي ، ويوضح أنه لم يتخذ بعد أي قرار حيال الاتفاقية مع الحكومة السعودية . ويضيف تشايلدرز أنه أشار إلى الضغوط التي تمارسها الحكومة السعودية على حكومته لحملها على الالتزام بتقديم المساعدات للمملكة والدفاع عنها ، لكن باروز رفض التعاون في هذا المجال مع الحكومة الأمريكية .

R. 8

1949/05/13
890 F. 6363/5-1749 (2)

نسخة من مذكرة أعدها ريتشارد يونج Richard Young مستشار القانون الدولي لدى شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company ، مؤرخة في ١٣ مايو (أيار) ١٩٤٩ م ، ومضمونة طي رسالة سرية رقم ١٣١ من ريفز تشايلدرز J. Rives Childs السفير الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي ، مؤرخة في ١٧ مايو ١٩٤٩ م .

تشير المذكرة إلى أن الحكومة الإيرانية تُعد مشروع قانون يؤكد مطالب إيران في مناطق خارجة عن نطاق مياهاها الإقليمية ، ويتساءل عن مدى تأثير هذا الإجراء على الدول الخليجية الأخرى ، وعلى الوضع في مياه الخليج ، واحتمال نشوب خلافات بسبب الموقف الإيراني . وتطرق المذكرة إلى النتائج المحتملة لقيام المملكة العربية السعودية بإعلان

Bernard Burrows من وزارة الخارجية البريطانية أبلغاه في البحرين استعداد الحكومة البريطانية للدخول في مفاوضات مباشرة مع حكومة المملكة العربية السعودية حول النزاعات الحدودية التي كانت محور مذكرة الحكومة السعودية الأخيرة ، وعدم تفاؤلهما بإمكانية الوصول إلى اتفاقية حول هذه المسألة .

ويضيف تشايلدرز أنه تم خلال هذا اللقاء مناقشة المكان الذي ستعقد فيه هذه المفاوضات ، مبيناً قول سكوت فوكس Scott المستشار في السفارة البريطانية في جدة Allan C. Fox الذي حضر اللقاء إن آلن تروت Allan C. Trott السفير البريطاني في جدة يعارض إجراء هذه المفاوضات في الرياض . ويرى تشايلدرز أن لندن هي أفضل مكان لبدء هذه المفاوضات على أن تختتم في الرياض ، كما يضيف أن бритانيين يرون أن مسؤولي شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company وشركة نفط العراق Iraq Petroleum Company بالتوصل إلى حل سريع .

ويورد تشايلدرز تعليق تروت على فحوى مذكرة الحكومة السعودية المذكورة آنفًا ، ويبين أنه انتقد الموقف السعودي من مسألة الحدود . ويقول تشايلدرز إن المجتمعين ناقشوا الإعلان الخاص بالنفط البحري ، كما ينقل قول باروز إن الحكومة البريطانية تعد حالياً بياناً يحدد



القاري في مطالبها بصورة عشوائية، إذ ربما نشأ عن هذه الخطوة أن تطالب إيران من جديد بسيادتها على البحرين، وسيكون شيخ البحرين عندئذ مضطراً للرد على الادعاءات الإيرانية بشكل محدد. وتضيف المذكرة أن من سيبادر من دول الخليج بالإعلان عن حقوق له في مياه الخليج سيحظى بمزيدية إقامة نموذج معين لأسلوب التعامل مع هذه القضية. وذلك ما ستحظى به حكومة المملكة العربية السعودية إن هي بادرت إلى التحرك قبل إيران. وعندئذ تقول المذكرة إن الإعلان السعودي سيكون مطابقاً للوضع القائم في الخليج، ولن يختلف عن وجهة نظر وزارة الخارجية الأمريكية في هذا الصدد، كما يتوقع أن تتحقق بقية مشيخات الخليج الواقعه تحت حماية بريطانيا النهج نفسه في إعلانها، وستكون إيران عندئذ هي الدولة الشاذة إن هي حاولت اتباع نهج مختلف.

وت vind المذكرة أن المعايير التي سيعتمد لها الإعلان السعودي قد يكون لها أثر يحمل إيران على الاعتدال في مطالبتها إذا ثبت أن ما تطالب به المملكة ليس فيه مغالاة أو عداء. وتقول إن الدولة التي ستباشر بالتحرك في هذه المسألة ستتحقق مكاسب نفسية، لأنها ستكون الدولة التي ستحدد النموذج المتبوع سواء كان جيداً أم سيئاً؛ وستكون لها حرية اختيار النهج البناء في التعامل مع هذه القضية،

سيادتها على مناطق الخليج قبل أن تبادر الحكومة الإيرانية إلى القيام بذلك.

وتقول المذكرة إن من المستحيل التكهن بالآثار التي يمكن أن تترتب على هذا القرار الإيراني قبل معرفة ما يتضمنه ذلك القرار. وتلاحظ أن اعتماد حدود الجرف القاري أساساً لتحديد المياه الإقليمية في الخليج أمر لا يعني له لأنّه لا وجود لهذا الجرف القاري أصلاً في الخليج. وما لم تحدد المطالب الإيرانية بشكل ما، فإنها تعني المطالبة بكافة الخليج حتى حدود المياه الإقليمية للدول الواقعة على الجهة المقابلة. لذلك فمن المتوقع، كما تقول المذكرة، أن يتضمن الإعلان الإيراني اقتراحًا بالتوصل إلى اتفاق بهذا الشأن.

أما إذا لم يكن هناك اتفاق على حدود واضحة بين إيران ودول الخليج، فإن ذلك يعني أن أي مطالبة بمناطق في الخليج من جانب هذه الدول ستتضارب مع المطالب الإيرانية، وبالتالي ستؤدي إلى نزاعات بينها وبين إيران. وتفضي المذكرة إلى أن مطالب إيران غير المنطقية ستدفع الدول الأخرى إلى تقديم مطالب غير منطقية أيضاً سعياً وراء تحقيق مكاسب إضافية، مما قد يسبب مشكلة مستعصية.

وتتطرق المذكرة إلى احتمال نشوب نزاع بين دول الخليج من جهة وإيران من جهة أخرى حتى لو اعتمد إيران حدود الجرف



1949/05/13

أما الدول التي تتأخر في التحرك فستكون في موقف داعي.

R. 8

1949/05/13

890 F. 7962/5-1349 (1)

نسخة من رسالة رقم ٤٧٦ من السفارة الأمريكية في القاهرة إلى وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ١٣ مايو (أيار) ١٩٤٩.

الظهران إلى قائد النقل الجوي العسكري في القوات الجوية الأمريكية، مؤرخة في ١٣ مايو (أيار) ١٩٤٩ م، ومضمنة طي رسالة سرية للغاية رقم ١٣٧ من ريفز تشاييلدرز J. Rives Childs السفير الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٣ مايو (أيار) ١٩٤٩ م.

يورد أوكييف بعض الملاحظات بناء على طلب من تشاييلدرز لمساعدة هذا الأخير في التحضير لاتفاقية طويلة الأجل بخصوص مطار الظهران. ويستهل هذه المذكرة بالإشارة إلى الاستعداد الذي أبدته حكومة المملكة العربية السعودية مراراً للتجاوب مع رغبات الولايات المتحدة مقابل أن تضمن الحكومة الأمريكية أمن المملكة، أو تزودها بالسلاح. ويشير أوكييف إلى المقابلات العديدة التي ثُمت بين تشاييلدرز والمسؤولين السعوديين موضحاً أن آخر هذه المقابلات كانت بين تشاييلدرز والملك عبدالعزيز آل سعود في ١٠ مايو ١٩٤٩ م. ويقول أوكييف إن تفاصيل هذه المقابلة وردت في برقية تشاييلدرز رقم ١٥٩ إلى وزير الخارجية الأمريكي، كما يشير إلى الزيارة التفقدية الدورية التي قام بها في أبريل (نيسان) ١٩٤٨ م روبرت هاربر Major General Robert W. Harper

العسكري في القوات الجوية الأمريكية إلى مطار الظهران ومن ثم إلى الرياض لمقابلة الملك عبدالعزيز، موضحاً أن هذه الزيارة قد

يشير صاحب الرسالة إلى رسالة السفارة الأمريكية في القاهرة رقم ٤٠٩ المؤرخة في ٢٢ أبريل (نيسان) ١٩٤٩ م بعنوان «المطارات في المملكة العربية السعودية» ويلفت نظر وزارة الخارجية الأمريكية إلى وجود بعض التناقضات في المعلومات الخاصة بالاتجاهات المغناطيسية، وكذلك طول الممرات والمدارج في بعض المطارات المذكورة التي قدمتها شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company بالمقارنة مع المعلومات الواردة في كتيب الطيران لدى القوات الجوية الأمريكية. ويورد صاحب الرسالة أمثلة مفصلة على بعض هذه التناقضات.

R. 11

1949/05/13

890 F. 7962/5-2349 (4)

مذكرة سرية للغاية من ريتشارد أوكييف Colonel Richard J. O'Keefe



1949/05/13

في احتمال مد المدارج الحالية فيها أو إنشاء مدارج جديدة. ويوضح أوكيف أنه حتى إن فشلت الجهود الأمريكية في محاولة التوصل إلى اتفاقية طويلة الأجل بشأن مطار الظهران فإن عمل الفريق المذكور آنفًا سوف يكون ذا أهمية كبرى لوزارة الدفاع الأمريكية. ويبحث أوكيف على التعجيل بإرسال هذا الفريق لمنح السفير الأمريكي في جدة وقتاً كافياً لدراسة مقترنات الفريق قبل بدء المفاوضات مع الحكومة السعودية حول الاتفاقية المذكورة آنفًا.

R. 11

1949/05/13
FW 890 F. 7962/4-2049 (2)

مذكرة محادثات سرية للغاية أعدها ريتشارد سانجر Richard H. Sanger مساعد رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ۱۳ مايو (أيار) ۱۹۴۹ م.

اشترك في المحادثات كل من أندرسون Major General S. E. Anderson مدير الخطط والعمليات في القوات الجوية الأمريكية، وجوزيف ساترثويت Joseph C. Satterthwaite مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية وروبرت ثاير Robert Thayer من القسم نفسه، بالإضافة إلى جوردون ماتيسون Gordon H. Mattison رئيس قسم شؤون

أسيء تأويلها، إذ ظنت الحكومة السعودية أن هاربر وفريقه كانوا بقصد تقديم المساعدات العسكرية للمملكة.

ويتطرق أوكيف إلى زيارته واشنطن في أبريل ۱۹۴۹ م واجتماعه مع ريتشارد سانجر Richard H. Sanger في وزارة الخارجية الأمريكية، ومع جوردون ماتيسون Gordon H. Mattison رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى في الوزارة لمناقشة موضوع مطار الظهران. وفي ضوء ما تقدم يقترح أوكيف إرسال فريق من الخبراء قبل الأول من سبتمبر (أيلول) لمعرفة نوعية الدعم العسكري الذي يمكن تقديمها للحكومة السعودية وكميته مقابل تجديد اتفاقية مطار الظهران، كما يورد اقتراحاته بخصوص حجم هذا الفريق ومدة بقائه في المملكة وطبيعته، كما يبين نوع الدراسات وعدد القوات السعودية التي يفترض أن تكون أساساً لها، بالإضافة إلى الأمور التي يتوقع أن يقنع بها هذا الفريق الحكومة السعودية بشأن احتياجاتها العسكرية.

ويبحث أوكيف الحكومة الأمريكية، في حال التوصل إلى اتفاق طويل الأجل، على التفكير في بناء منشآت جوية جديدة بجوار مطار الظهران الحالي على النحو الذي ورد في المرفق الثالث (غير موجود). كما يقترح أن يقوم أحد مهندسي المطارات بمسح المنطقة المقترن استعمالها مدرجًا للطائرات، والنظر



1949/05/13

ضرورة قيام الولايات المتحدة الأمريكية وحدها بتشغيل مطار الظهران، ولخص الاقتراح السعودي بتعيين أوكييف مثلاً لصالح البلدين، ووعد بالنظر في مسألة تعيين مستشار جديد لشؤون الطيران لدى الحكومة السعودية بعد أن وجه ثاير انتقادات إلى خليل تميم الذي يشغل هذا المنصب حالياً والذي أوصى ريفز تشاييلدرز J. Rives Childs السفير الأمريكي في جدة باستبداله.

وتفيد المذكرة أيضاً أن ساترثويت ركز على الدور الذي يمكن للبعثة المسح العسكرية أن تؤديه في المملكة، كما توضح أن أندرسون وافق على تقديم اقتراح عملي للحكومة السعودية فيما يتعلق ببرنامج تسلحها إثر اطلاعه على رد الرئيس الأمريكي هاري ترومان Harry S. Truman على رسالة الملك عبدالعزيز آل سعود، وعلى وثائق أخرى بشأن هذا الموضوع. وتورد المذكرة رأي أندرسون الذي يرى أن من المحتمل أن توافق وزارة الدفاع الأمريكية على اقتراح وزارة الخارجية الأمريكية إرسال مجموعة تخطيط إلى المملكة، وعلى الاقتراح السعودي المذكور آنفًا بشأن إدارة مطار الظهران.

R. 11

1949/05/13
890 F. 515/5-1849 (4)

رسالة من جورج إدي George A. Eddy
من مكتب السياسة المالية الدولية في وزارة

الشرق الأدنى في الوزارة وسانجر نفسه. يفيد صاحب المذكرة أن ساترثويت أوضح أن الحكومتين الأمريكية وال Saudية متفقتان مبدئياً على تجديد اتفاقية مطار الظهران لمدة سنة كاملة، وأن نقطة الخلاف الوحيدة بين الدولتين تتعلق بالبند الخامس من هذه الاتفاقية. ويورد نص الاقتراح الذي قدمته الحكومة السعودية، والذي ورد في التعليقات على نص اتفاقية مطار الظهران، والمذكور في الرسالة رقم ١١٠ المؤرخة في ٢٠ أبريل (نيسان) ١٩٤٩ م، مشيراً إلى طلب الحكومة السعودية من الحكومة الأمريكية تفویض Colonel Richard J. O'Keefe أمي مطار الظهران بتمثيل مصالح الدولتين.

وتضيف المذكرة أن أندرسون أكد علمه بهذه المسألة، وما قاله المحامي العام من أن تعيين مسؤول أمريكي لتمثيل مصالح دولة أخرى يعتبر غير قانوني، لكنه مع ذلك يوصي بالموافقة على الطلب السعودي، ولكن بشروط معينة. وتشير المذكرة إلى اقتراح أندرسون إرجاء إبرام أية اتفاقية مع الحكومة السعودية بخصوص مطار الظهران إلى أن تصدر برقة بشأن البعثة التي ترمع وزارة الدفاع الأمريكية إرسالها إلى المملكة العربية السعودية.

ويضيف صاحب المذكرة أن ماتيسون وافق على اقتراح أندرسون الذي ركز على



الحكومة السعودية لن تأخذ بنصيحة ليونارد وييت Leonard Waight المستشار المالي البريطاني في الشرق الأوسط بوجوب تحديد سعر مرتفع لصرف الريال لمنع تهريبه إلى الهند.

ثم يعلق إدي على رسالة بولك إلى ريفز تشایلدز Childs J. السفير الأمريكي في جدة المؤرخة في ٢٨ أبريل (نيسان) ١٩٤٩ وما ورد فيها من أن كريستيان دولابي Christian Delaby مدير فرع بنك الهند الصينية Banque de l'Indochine في جدة يرى أن برنامج ثبيت سعر الدولار مقابل الريال سابق لأوانه بسبب قوة العلاقة بين الريال والجنيه الذهب الإنجليزي. كما يتناول موضوع تهريب الولايات، ويوضح أن هذا التهريب لن يضر الحكومة السعودية بقدر ما سوف يضر الذين يتلقاون أجورهم بالريال، وكذلك عمال شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company.

ويضيف إدي أن من المفترض أن يقوم وزير المالية المصري بصحبة رئيس مجلس إدارة بنك مصر بزيارة المملكة العربية السعودية لتقديم المشورة للحكومة السعودية حول جملة من المسائل النقدية. ثم يتطرق إلى فقرة من الرسالة المذكورة التي بعثها بولك إلى تشایلدز، وأورد فيها أرقاماً عن قيمة الفضة المستخدمة في الريال السعودي، والتي تقدّر بحوالي ٢٤

المالية الأمريكية إلى جد بولك Judd Polk مثل وزارة المالية الأمريكية في السفارة الأمريكية في القاهرة، مؤرخة في ١٣ مايو (أيار) ١٩٤٩ م ووجه نسخة منها طي مذكرة من إدي إلى كل من ريموند مايكسيل Raymond A. Mikesell في مكتب السياسة المالية والتنمية بوزارة الخارجية الأمريكية، وريتشارد سانجر Richard H. Sanger مساعد رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى بالوزارة، وجولدستاين M. D. Goldstein من قسم الشؤون المالية بالوزارة أيضاً، مؤرخة في ١٨ مايو ١٩٤٩ م.

يذكر إدي أن الحكومة السعودية طلبت من نظيرتها الأمريكية إعداد قوالب من فئة نصف الريال وربع الريال وإرسالها إلى المكسيك، ويقول إنه ليس من الواضح بعد ما إذا كان هذا يعني أن الحكومة السعودية تنوي سك ٢٠ مليون ريال إضافية بسعر طلبها الثاني نفسه. ويشير إدي في هذا السياق إلى أن الحكومة الصينية تنوي كذلك شراء كميات من الفضة لاحتياجاتها النقدية الخاصة مما قد يسبب ارتفاعاً حاداً في سعر الفضة. كما يشير إلى أن الحكومة البريطانية نقلت ١٠٠ ألف دولار ماريا تيريزيا من عدن إلى هونج كونج لاستعمالها في الصين، ويضيف أنه كان على وعي بكل هذه الأمور حين كان في جدة (للدراسة المشكّلات النقدية في المملكة العربية السعودية)، ويعرب عن اعتقاده أن



أو تستعيدها الحكومة منهم، كما يوضح أن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى شرق المملكة العربية السعودية في الآونة الأخيرة شجع أعداداً كبيرة من السعوديين من المناطق النائية على النزوح إلى هناك وخصوصاً الخبر والدمام.

ويبين صاحب الرسالة الأهمية الاستراتيجية لهاتين المدينتين والآثار السلبية التي نتجت عن نزوح هذه الأعداد الكبيرة إليهما، وفي مقدمتها أزمة السكن وارتفاع الإيجارات، كما يتطرق إلى جهود الحكومة السعودية للحد من أزمة السكن بإصدارها في مارس ١٩٤٩ م بياناً يقضي بتعجيل البناء على الأراضي الممنوحة في إطار المكرمات الملكية. ويوضح ميلوي صعوبة تطبيق هذا القرار الحكومي بسبب عدم توفر كميات كافية من مواد البناء في هذه المنطقة، كما يورد تقديرات غير رسمية للبالغ التي صرفت على عمليات بناء أو ترميم العمارت في الخبر. وتذكر هذه التقديرات أن ما أنفق على أعمال البناء في الخبر في عام ١٩٤٨ بلغ ٢٥ ألف ريالاً، وأن ما يعادل هذا المبلغ أنفق أيضاً في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٤٩ م. ويقول ميلوي إنه من المتوقع أن تظهر الدمام بوجه آخر وبشكل أفضل بعد عام من الآن، وبعد أن يتم بناء رصيف بحري جديد فيها.

R. 11

ستاً للريال الواحد، ويبين أن تحويل ريالات تلك القيمة إلى فضة وبيعها في الهند يسمح بتحقيق أرباح طائلة، مما يشجع على ظاهرة تهريب الريالات إلى الخارج.

ويتقد إدي أرامكو في آخر رسالته تغيير موقفها وتراجعها عن تصريحاتها العديدة التي أدلت بها في السنوات الأخيرة في لندن وواشنطن حين أعربت عن رغبتها في أن تخلص من التزامها بدفع عائدات النفط إلى الحكومة السعودية بالجنيه الذهب الإنجليزي، فإذا بها تصر في الوقت الحالي على الاستمرار في دفع تلك العائدات بالجنيه الذهب الإنجليزي بالرغم من عدم مانعة الحكومة السعودية في أن يتم الدفع بالدولار.

R. 6

1949/05/14
890 F. 7962/5-1449 (3)

رسالة رقم ٧٧ من فرانسيس ميلوي Francis E. Meloy في الظهaran إلى وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ١٤ مايو (أيار) ١٩٤٩ م.

يتحدث ميلوي عن تزايد عمليات بناء العمارات التجارية والسكنية في منطقة الظهران نتيجة صدور إعلان عن الحكومة السعودية في ١٠ مارس (آذار) ١٩٤٩ م يلزم أولئك الذين حصلوا على أراضٍ بوجب منح ملكية أن يبدأوا ببنائها خلال ثلاثة أشهر